

الدين والمصارف الخاصة وال الحرب .. ما وراء الأرباح والإيداعات خارج البلد

تمثل الارتفاع المالية أي نوع من النسب المالية التي تشير إلى مستوى الدين الذي تتحمله المنشأة مقابل عدة حسابات أخرى في ميزانيتها أو قائمة الدخل أو التدفقات النقدية، وتتوفر مؤشرًا إلى كيفية تمويل أصول الشركة وعملياتها التجارية باستخراج الدين أو حقوق الملكية.

هناك عدة نسب لرفع المالي يتعامل معها محلو الأسواق المالية والمستثمرون والمقرضون. ومن النسب استخداماً:

نسبة الدين إلى الأصول = إجمالي الدين / إجمالي الأصول.
نسبة الدين إلى حقوق الملكية = إجمالي الدين / إجمالي حقوق الملكية.
نسبة الأصول إلى حقوق الملكية = إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية.

ص ١٣-١٤

كم تبلغ أرباح التجار؟! التفاصيل ص ٣-٤

التأمين التكافلي في سوريا «الفرصة الضائعة»

ص ١٥

موازنة ٢٠٢٠ الرابعة لحكومة خميس والنinth في الحرب .. ما لها وما عليها

ص ١٦

«الاقتصادية» تنشر مشروع تحديد الرسوم الجديدة على تسجيل السيارات

وزير النقل: زيادة الرسوم جاءت بعد الزيادة الكبيرة في قيم المركبات وخصوصاً السيارات السياحية

كشف وزير النقل علي حمود أنه بموجب مشروع القانون الخاص في تحديد الرسوم الجديدة على تسجيل السيارات تم إعفاء جميع السيارات دون ٣٠ ألف سم³ من الرسوم السنوية، وإنما أصحابها يدفعون رسماً التسجيل لأول مرة، مشيراً إلى أنه تم رفع القيمة التي يدفعها أثناء تعبئته للبنزين إلى ٩ ليرات لكل لتر بدلاً من خمس ليرات. وأحال مجلس الشعب مشروع القانون إلى لجنة الخدمات لدراسته ومن المتوقع أن يثير المشروع جدلاً كبيراً أثناء مناقشته في اللجنة وعرضه تحت القبة بعد موافقة اللجنة عليه.

وخلال مناقشة موازنة وزارته في لجنة الموازنة والحسابيات في مجلس الشعب أوضح الحمود أن نحو ٩٠ بالمائة من السيارات بموجب المشروع لن تدفع رسوماً سنوية، مشيراً إلى أن السيارة من ٣ إلى ٣٥٠٠ ألف و ٣٥٠٠ ألف ومن ٤ إلى ٤ آلاف سم³ تدفع ٥٠٠ ألف وما فوق ٤ آلاف سم³ يدفع أصحابها مليوني ليرة.



ص ٧-٦

نسبة ١٥% هل أدت غرضها؟ النداف: لم تلق شكاوى من التجار والذين لا يتمولون من المركزي غير ملزمين بالقرار

اختصاص وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وكان الوزير النداف قد أصدر تعليمياً في شهر تشرين الأول الماضي حدد فيه قائمة بالمواد التي يشملها قرار النسبة، كما تم حذف سلع من قائمة المواد المدرجة ضمن القرار ومنها الحبوب البلاستيكية والقمح والأحشاب والحديد والبن، وتم تحديد ١١ مادة، منها ٩ مواد يجب تسليم نسبة ١٥% منها إلى المؤسسة السورية للتجارة، مشتملة على السكر المكرر والسكر الخام والأرز والزيوت والسمون بجميع أنواعها إضافة إلى الشاي ومعطرات الطون والسردين والمادة المصنعة وغير المصنعة، على حين يتم تسليم ١٥% للمؤسسة العامة للأعلاف من مواد كسبة فول الصويا المستوردة والمنتجة والذرة الصفراء العفيفية.

التفاصيل ص ٤

ملتقى الاستثمار السياحي ٢٠١٩

مارتيني: جميع الواقع المطروحة جاهزة لتسلیمها للمستثمرين

ص ٨

ارتفاع في أقساط الجامعات والمدارس الخاصة... ٤ ملايين ل.س قسط الطالب في الطب الخاص

ص ٩

الصين أقوى محرك للنمو الاقتصادي العالمي

ص ١٩-٢٠

منذ أن عادت رئاسة مجلس الوزراء لتحصيل نسبة ١٥% من مستوررات القطاع الخاص للمواد المولدة من المصرف المركزي في شهر تموز الماضي لمصلحة مؤسسات القطاع العام، ولا تزال التصريحات تتضارب بين التجار ومسؤولي الحكومة المعينين بالقرار.

وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النداف أكد لـ «الاقتصادية» أن هناك عمليات تسليم للمواد والسلع ضمن نسبة ١٥% تجري بشكل يومي، لمصلحة المؤسسة السورية للتجارة، وقد تم استلام كميات كبيرة من السلع، مضيقاً إن الوزارة لم تلتقط أي شكاوى من التجار بخصوص عمليات تمويل إجازات الاستيراد من المصرف المركزي، أو فيما يتعلق بالصك التسعيري الصادر عنها، مبيناً أن مشاكل التمويل هي من اختصاص المصرف المركزي وليس من

القطاع الخاص لا يقوم بدوره بالشكل المطلوب بالنسبة للعملة

وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل: تم استيفاء أموال عينية مقابل دين مؤسسة التأمينات على الجهات العامة



■ محمد رakan مصطفى

كشفت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن استيفاء الأموال العينية مقابل دينها على الجهات العامة، وأكّدت انخفاض كتلة الدين من ٢٢٥ مليار ل.س إلى ٢١٠ مليار ل.س إلى ٢٠١٩ ملايين على القطاع العام، وبينت أن قيمة ديون المؤسسة على القطاع الخاص بلغت نحو ١١ مليار حتى نهاية النصف الأول من العام الحالي، متوجّة بالاهتمام الحكومي الكبير بكيفية توجيه استثمارات أموال المؤسسة لتحقيق محفظة مالية قوية وتنمية أبو الها.

وأشارت إلى صرف مكافآت شهرية ٣٥ ألف مسرح بلغت نحو ٣ مليارات ليرة سورية، وتمويل ١٥٦٠ مشروعًا بـ نحو ١٧ مليار ليرة سورية ضمن مشروع دعم الريف السوري، وأكّدت بدء العمل على موضوع الإعانت التقديمة للجرحى الحاصلين على بطاقة شرف براتب ٣٠ ألف ليرة شهريًا لمدة عشر سنوات، هذا والكثير من الأمور المتعلقة بسوق العمل والدعم الاجتماعي، كان محور حديث «الاقتصادية» مع وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ريمه قادر، وفيما يلي نص الحوار كاملاً.

مع حزمة دعم وتمكن المسرحين لتحقيق استجابة عملية لتوفير إقراض مدعوم للمسرحين.

■ ما قيمة الدعم الحكومي المقدم على شكل مساعدات عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل خلال فترة الأزمة؟ في الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية ١٠ مليارات، والعامان ٢٠١٨ و٢٠١٩ شهدوا ولأول مرة توظيفاً حقيقياً لأموال الدعم الاجتماعي، التي ترسّد سابقاً، لكن ربما ليكون وضوحاً تماماً كيف تنفق، وبتعزيز أدواتنا تمكننا خلال العامين الآخرين أن يكون ما رصدناه يصل مباشرةً لمستحقيه من خلال حزم استهدايفية واضحةً مع شفافية البيانات، وفي عام ٢٠١٩ وجاء من عام ٢٠١٨ هناك ٤٤٤ مليون ليرة تم دفعها على الحزم الاستهدايفية وتمويلهم كان مختلفاً، فجزء كان تمويله حكومياً وجاء من مصادر تمويلية أخرى متاحة للوزارة، ووظفت كإعانت تقديرية مباشرةً وللحزمة دعم الريف السوري.

وفي أموال الدعم الاجتماعي وبميزانية عام ٢٠١٩ رصد للدعم الاجتماعي ١٠ مليارات ليرة، وخلال الاجتماع مع المجلس الأعلى للتحفيظ تم طلب إعادة المبلغ لقيمة السابقة نفسها، التي كانت تبلغ ١٥ مليار ليرة، لأن هناك بيانات واضحة لتوفيقها، ويمكن من خلال المبلغ تعزيز القدرة على التدخل بالحزم الاستهدايفية المباشرة لمصلحة الأفراد، وهناك حزم ستطرح وتستهدف الأشخاص الذين لا يملكون القدرة نهائياً على إعالة أنفسهم للتدخل بإعانت تقديرية.

■ مرصد سوق العمل كان له نشاط كبير العام الماضي، لكن لدينا المشكلة أن القطاع الخاص لا يقوم بدوره بالشكل المطلوب بالنسبة للعملة، كيف تعملون على استئناف هذا القطاع، وما تقييمكم لنسبيّة تعاونه؟ المرصد كأداة كان تفعيله لتعزيز القدرة المؤسساتية للوزارة ولجميع الجهات التابعة لها، واستطاع المرصد القيام بنشاط ملحوظ خلال فترة تفعيله ببساطة هدف له كجهة تجمع فيها

انخفاض كتلة دين مؤسسة التأمينات على القطاع العام من ٢٢٥ ملياراً إلى ٢١٠ مليارات ل.س

آخر متراكمة هي توجيه للجهاد الأهلي ليكون داعماً لهذا النوع من المشاريع، سواء على مستوى الخدمات الفنية أم الوصول إلى نافذة تمويل.

وهناك وحدات الصناعة الريفية التي يتم العمل عليها من خلال جهودنا في التنمية الريفية، وجميع هذه الجهود متكاملة، وهي التي تجعل الجهود متراكمة، وبالتالي لا يمكننا النظر إليه على مستوى الكل، لأنّه بالإتفاق يجب أن تضمن أن الشخص لا يستسهل نافذة التمويل لتكون فقط لغرض استهلاكي، بل أن تكون متاحة لتعزيز قدراته على إعالة نفسه واستدامة الأثر.

وهناك حزمة أخرى تم إطلاقها لتعزيز رأس المال البشري وإنتاجيته وهي دعم الخريجين الجدد التي كانت مع مرصد الدفاع والإدارة المشتركة لجريح وطن، تقديم الرواتب من أموال الدعم الاجتماعي، وفي المرحلة الثانية أصبح التمويل من حساب فرص التشغيل الموجود لدى الوزارة والذي للمرة الأولى يوجد له أوجه صرف ترتبط مباشرةً بمحاجة الحاجة المجتمعية، فتراجع بعض الشيء دور الصندوق ليتمكن من تحقيق أهدافه في استهداف الشرائح الأكثر احتياجاً بالمعونات التقديرية، وتعزيز قيمة رأس المال البشري من خلال الخدمات الفنية التي من الممكن أن يقدمها ليعزز قدرات الأفراد ليكونوا أكثر قدرة على العمل والتنمية وإعالة أنفسهم، وأيضاً المشاريع التي من الممكن أن تساعد الأفراد في الحصول على نافذة التمويل.

نحن أطلقنا وهذا كان منسجماً مع المراحل التنموية وإعادة دوران العجلة الإنتاجية التي أطلقها الحكومة كشعار، وكانت الزاوية التي بدأ فيها تفعيل الصندوق هي المشاريع المتأخرة الصغر لتعزيز قدرة الأفراد والوصول لمرحلة إعالة المنشآت الصناعية التي يقدرها بـ ٥٣٠ ألف ل.س لمدة ٦ أشهر، باشر منهم التدريب متدربياً والحزمة الثالثة وهي الأكبر مشروع برنامج دعم وتم قبول ١٤٣٠ خريجاً لتقديم التدريب وبناء القرارات لهم بمكان العمل لدى الوزارة والجهات التابعة ووزارة التعليم العالي وعدد من الجامعات بالمحافظات كافة مع منحة شهرية بقيمة ٢٥ ألف ل.س لمدة ٦ أشهر، باشر منهم التدريب

المسرحين من خدمة العلم، إذ يوجد حالياً ٣٥ ألف مسرح، فالصندوق يدعم القدرة المعيشية للمسرحين من خلال المكافأة الشهرية التي تبلغ قيمتها ٣٥ ألف ليرة، وبلغت قيمة حالي ١٧ مليار ليرة سورية وتم تطوير الحزمة بما يحقق التكامل

تصدر عن شركة مجموعة العمل الاقتصادي المحدودة المسؤولية

دمشق - سوريا

هاتف: ٢١٣٧٤٠٠ - ١١٠ - ٣٠٦٥ / ٢١٣٩٩٢٨

سعر النسخة ١٠٠ ليرة سورية

رئيس التحرير

وضاح عبد ربه

المدير الفني

لara عبد الكريم توما

المدير المسؤول

نبيل زريق



تصدر عن شركة مجموعة العمل الاقتصادي المحدودة المسؤولية بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٥ تاريخ ٢٠١٩/٥/١٩، والمعدل بالقرار ٢٠١٩/٦/٧، ومتاريخ ٢٠٠٩/٦/١٨
www.al-qissadiya.com
Email: info@al-qissadiya.com



المصرف العقاري الذي تعتبر «التأمينات» من كبار المساهمين فيه رفض توظيف وداعها لديه

التقاعدية، واستطاعت المؤسسة ترميم الوثائق ومتابعة جهودها لتعزيز انتشارها على مستوى المحافظات وتعزيز الخروج من الصعوبات التي سببها الحرب، سواء على المستوى الوجوسي أم المادي، كان ومازال هناك اهتمام كبير بكيفية توجيه استثمارات المؤسسة لتتمكن من تحقيق محفظة مالية قوية وتنمية أموالها لتكون مساهمًا أكبر.

تتم مراجعة كل الاستثمارات بما فيها العقارات المؤجرة، وتم اتخاذ الإجراءات القانونية الازمة حيث أعيد تقييم أسعار العقارات حسب ما تقتضيه القوانين والأنظمة النافذة. للمؤسسة إيداعات لدى المصادر أو توقيفها وأسهم، وقمنا بدراسة المركز المالي لل麝ارف المودعة عنده للتأكد من عدم ضياع قيمة هذه الأموال، المؤسسة مسامح بنسبة ٤٥ بالمئة في رأس مال المصرف العقاري، ولكن للأسف ضمن المصرف العقاري الذي تعتبر المؤسسة من كبار المساهمين فيه، كان المصرف يرفض توظيف وداعها لدوره خلال فترة من الفترات. لكنه أحجم عن قبول الإيداعات، وهذا أمر يخص عمل المصادر، وهو أيضًا ملف آخر يتم العمل عليه على المستوى الحكومي لتعزيز قدرة المصادر على توظيف أموالها وتعزيز القدرة على الإيداع لديها.

الكتلة الأخرى موجودة عند التأمينات، لكنها لا تملأها، وهي ديونها المتراكمة على مدار سنوات طويلة سوء على القطاع العام أم الخاص، وفي القطاع الخاص نسبة الدين أقل، لأن عدد المسجلين أقل، وليس بسبب الالتزام بالتسديد، وكل الجهود خلال العاشرين الماضيين وحتى جهود بسط المظلة التأمينية، فإن نسبة للقطاع الخاص فالتأمينات لديها ما يقارب ١,٩ مليون مشترك، وهي تصرف نحو نصف مليون شخص معاشًا تقاعدية، ورواتب شهرية تقاعدية بنحو ١٠ مليارات ليرة.

وبلغت قيمة ديون التأمينات على القطاع العام حتى نهاية النصف الأول من العام الحالي ٢١٠ مليارات ليرة، وكانت الأكبر من الدين منذ حوالي العام ٢٢٥ مليار ليرة، وكانت الأكبر من الدين لدى وزارة التربية، تكون عدد العمال لديها أكبر، وأصبح هناك تفاهم مع وزارة المالية وبعدم من رئيس مجلس الوزراء، بأن يكون هناك تسديد بقيمة ملياري ليرة شهريًا كسداد جزء من ديون التأمينات، والسعى للاستفادة من الأموال العينية مقابل الدين، وهناك توجيه من رئيس مجلس الوزراء بأن يتم في أقرب وقت مضااعفة المبلغ الشهري الذي يتم تسدیده للتأمينات، وهذا تحكمه السيولة المتاحة. تم السداد بشكل عيني من إحدى المؤسسات من خلال تمك إحدى العقارات، وكان هناك عروض كبيرة ليكون هناك سداد بالأسلوب نفسه، ولكن مجلس إدارة التأمينات ومن خلال دراسته لكل التفاصيل لم يجد القيمة تناسب مع حجم الدين، فلم يكن هناك قبول للتسوية المطروحة، وهناك جهود قائمة ومستمرة بهذا الصدد.

يوجد تعميم لكل الجهات العامة بـألا يحصل تساهيل في دفع الاشتراكات، من خلال حصة رب العمل والعامل بالنسبة للتأمينات الاجتماعية، حتى تحد من مشكلة تراكم الدين، وأغلب الجهات العامة خطت بهذا الدور، وهذا من إيمان الحكومة بأن مؤسسة التأمينات يجب ألا تكون داعماً لها. وبالنسبة لديون المؤسسة على القطاع الخاص يلفت قيمة هذه الدين حتى نهاية النصف الأول من العام الحالي نحو ١١ مليار ليرة سورية.

٢٠٢٠ ويتم العمل عليها رغم أن الإستراتيجية لم تقر بالشكل النهائي، بل درست على طاولة لجان عدة، ولكن تم استخدامها كأحد المدخلات لوضع مسودة برنامج «سوريا ما بعد الحرب» الذي هو أيضاً مشروع وطني ويمكن اعتباره الخطوة الوطنية السورية.

تم رصد السيدات في مراكز الإيواء من خلال السيدات اللاتي لديهن عوز اجتماعي وبيانهن تظهر من خلال الجمعيات الأهلية التي تشرف عليها الوزارة، ومن بيانات ترصد لدى الوزارة كبيانات مرصد سوق العمل والخزن التي تعلم عليها بالتدريب المنتهي بالتشغيل وجزء منها كانت عمالة، وأحد الأمثلة العملية على ذلك حزمة التدريب المنتهي بالتشغيل التي حصلت في منطقة الباردة في ريف دمشق مع منشآت كالتدريب المنتهي بالتشغيل وجزء منها كانت عمالة، وأحد

الوزارات، وفي الأثناء ذاتها لدينا كتلة عمالة، فعلى سبيل المثال لا حصر تم عمل تحليل لرغباتهم في سوق العمل، وتم وضع تحليل للمستويات التي من الممكن أن يدخلوا من خلالها للوظيفة العامة، وجرى طرح الموضوع مع الحكومة من خلال اللجنة البشرية وبالتعاون والتنسيق مع وزارة التنمية الإدارية، إذ نحن حالياً في مرحلة رصد حاجة الجهات العامة من العمالة الذكرية للفئتين الرابعة والخامسة، و Görki س يكون هناك تعليم للجهات العامة للموافقة بالبيانات المتوفرة لديها، وهذا سيدرس ضمن اللجنة البشرية بأن يكون وجهاً لصالحة المسرحين.

■ تضررت قطاعات عدة منها قطاع العمالة خلال فترة الحرب، بحسب دراساتكم لسوق العمل عن البطالة في سوريا، ما خططكم المستقبلي للمواعدة مع كل من منشآت التعليم العالي والتربية للوصول إلى احتياج سوق العمل الفعلي؟

لدينا مؤشرات لتحديد مثل هذه النسبة تكون صادرة عن المكتب المركزي للإحصاء، وفي تقرير سوق العمل الذي أجزته الوزارة والذي تتمكن من استخدام بعض مفرداته العلمية، إضافة إلى تعزيز القدرة بموضوع الاستيعاب الجامعي على تلبية احتياجات سوق العمل، وبالتالي ما زلتنا في الإغاثة، وليس أن تكون فقط عبارة عن استهلاك، وهناك جزء من الإغاثة يضطر لدعم القدرة الغذائية لدى العائلة، ولكن في الوقت نفسه جعلها مشروطة بقدرة تمكينية، بإطلاق الوزارة ٣ مشاريع، اثنان منها يخصان المرأة العاملة، وهناك قصص نجاح عديدة لنساء سوريات املأن الإرادة ليكن معيلاً لأسرهن.

■ متى ستتصدر تعديلات قانون العمل الخاص رقم ١٧ النور؟

في هذه المرحلة خرج القانون من الوزارة بعد عقد تشاروات

على مستوى أطراف العمل الثلاثة وعرض القانون في مجلس الحوار الاجتماعي، ليس للإغاثة فقط، بل لإغناء التشريع بتعزيز الرؤى والرؤا التي ينظر لها الموضوع سواء

الحكومي أم القطاع الخاص أو من ممثلي العمل والعاملين، فهو يفتح العلاقة الثلاثية تتيح دائمًا القدرة على الإهاطة بموضوع التشريع الذي يحكم أيضًا العمل، لأنه في غياب التوافق عليه أو التفهم له ولاحتياجاته فمن الصعب أن يكون هناك شروع مطبق عملياً.

القانون جرى بحثه من لجنة التنمية البشرية وكان هناك ضرورة لزيادة التنسيق مع اتحاد نقابات العمال وتم إنجاز ذلك، وأصبح هناك موجبات إضافية لتصدور أي تشريع يجرأ على تشاور مع وزارة العدل، ونحن حالياً في مرحلة التشاور مع وزارة العدل ليتم عرضه على اللجنة المختصة بإدارة التشريعات ليكون لاحقاً على طاولة مجلس الوزراء ليستكملي أسباب صدوره.

■ النسبة الأكبر من أموال المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، على شكل وداعم لدى المصرف العقاري وال توفير، هناك ديون كبيرة للمؤسسة على المؤسسات الحكومية، ما طبقكم لدعم المؤسسة لتحصيل ديونها وإقامة

استثمارات حقيقة على أرض الواقع؟

التأمينات الاجتماعية واحدة من المؤسسات التي تتمكن من تحقيق أداء مستمراً خلال فترة الحرب، إذ لم تقطع الرواتب عمل المرأة، وتم وضع مصفوفة تنفيذية للعامين ٢٠١٩

بيانات طالبي العمل والباحثين عن العمل وتسهيل التواصل بينهم، ولكن مهمه المرصد لم تنته هنا، إذ تمت المتابعة بمركز الإرشاد الوظيفي والذي من خلاله تم البدء بإحداث ثروة مراكز تكين الشباب، وحالياً في خطة عام ٢٠١٩ هناك ١٠٥ منها حتى نهاية العام سيكونون قد اعمل في جميع المحافظات، لتكون مركزاً لإطلاق نشاطات مواهيم لقدر االأفراد.

ومن هنا جاءت فكرة تعزيز الانتشار والأدوات والشراكات، وكانت هناك شراكات للوزارة مع نحو ١٧ جهة من القطاعات الاقتصادية تبني الوزارة احتياجاتها من سوق العمل، وبدورها تساعد هذه الجهات في تأمين فرص للتدريب، لأن كل الخدمات التي تقدمها الوزارة جانبياً، وهناك عامل إضافي متعلق بالوضع الاقتصادي الضاغط الذي من الممكن أن يقف عائقاً أمام تنمية مهارات الشاب لتسهيل تفاذ إلى سوق العمل نتيجة عدم تحمله لتكاليفها المالية، وتم العمل على سد هذه الفجوة.

ثقة العمل مع القطاع الخاص بحاجة للترميم والتعزيز، وكان هناك الكثير من الجهد خلال السنوات الماضية سواء من مؤسسات دعم الأعمال كالاتحادات أم من الوزارات المختصة بما فيها وزارة الشؤون الاجتماعية لتعزيز فهم قوانين العمل، ونحن لدينا سلسلة من النشاطات مع اتحاد غرف التجارة السورية ومع بعض الجهات.

كنا معولين بشكل أكبر على القطاع الخاص في حزمه دعم المسرحيين بأن يكونوا معاونين بشكل أسرع، لتمكن من إيصال المسرحيين إلى مراكز العمل العطشى للعمال الذكورية، ولكننا في الحقيقة واجهنا صعوبتين بالتزامن، أولاهما أن القطاع الخاص لم يتمكن على الأقل في هذا المجال أن يوصف تماماً حاجته من العمالة لسد الفجوة عند التردد بالتجربة والمتاجدة ليكون هو الشخص المناسب بالفرصة المناسبة، وفي

الوقت نفسه ثقافة العمل لدى القطاع العام كانت طاغية على رغبات المسرحيين، فالأغلبية كانت تطمح للعمل في الوظيفة العامة، وهذا دليل وجود فجوة الثقة بين العامل والقطاع الخاص لقناعته المسبقة بأن العمل الخاص ليس مستداماً، ولا ينبع بالأمن الوظيفي، وهذا ما نعمل عليه للتسلل، لأن قوانين العمل فعلياً تضمن حق العامل، لكن بما أن العامل تحت ظرف الحصول على الفرصة مستعد بشكل جبri أو طوعي أن يتخلّى عن جزء من حقوقه مسبقاً كالتوقيع على الاستقالة مسبقاً وغيرها رغم أنها غير معترف عليها قانونياً، لكن يصبح هناك قناعات بأن العامل يرضخ تحت رغبات صاحب العمل، وما ننسى له حالياً وشعارنا حالياً مع كل الوافدين إلى سوق العمل أن تكون قريباً منهم ويبقى لهم كوزارة قدر الإمكان وتعزيز

يتخلّى عن قناعات بأن المسرحي ينبع من حقه حقوقه، وهذا ما نعمل عليه للتسلل، لأن قوانين العمل فعلياً تضمن حق العامل، لكن بما أن العامل تحت ظرف الحصول على الفرصة مستعد بشكل جبri أو طوعي أن يتخلّى عن جزء من حقوقه مسبقاً كالتوقيع على الاستقالة مسبقاً وغيره رغم أنها غير معترف عليها قانونياً، لكن يصبح هناك قناعات بأن العامل يرضخ تحت رغبات صاحب العمل، وما ننسى له حالياً وشعارنا حالياً مع كل الوافدين إلى سوق العمل أن تكون قريباً منهم ويبقى لهم كوزارة قدر الإمكان وتعزيز التفاعل بينهم وبين الوزارة، ويسعى إلى تعزيز ثقة الشخص بفاعاته ومؤهلاته وتعزيزها بالشكل الذي يمكنه من الوصول لمرحلة أن يكون هو نفسه فرصة لمركز العمل.

■ يقال إن وزارة التنمية الإدارية انتزعت صلاحيات عدة من وزارة العمل إداتها الوظيفية في القطاع العام، كيف توصفن العلاقة بين العمل والتنمية الإدارية؟

الوزارات لا تنتزع أدواراً من بعضها، فالعمل الحكومي عمل متكامل، وسياسات العمل تشتمل دائماً كل القطاعات، ونحن كوزارة رسّولون عن الداعم الرئيس مع وزارة الشؤون التنموية الإدارية تكون هي الداعم للسياسات، وبالناتي ونكون السياسات قبل طرحها على الحكومة حتى مع اطراف العمل الثلاثة، وهي أرباب العمل والعمال أو ممثلون عن العمال والوزارة المعنية.

■ وزارة الشؤون الاجتماعية أصبحت داعماً حالياً لوزارة التنمية الإدارية لقربها من توليه مهام ملف الوظيفة العامة بتفاصيله كافة، سواء موارده البشرية وهياكله التنظيمية والأطر التشريعية له، بما ينسجم مع كونها الحامل المنشئ للإصلاح الإداري.

والجزء الذي تكون فيه وزارة الشؤون الاجتماعية من الداعمين الأساسيين لوزارة التنمية الإدارية بجهودها هو ما يتعلق بالوظيفة العامة من جانب النواحي التشريعية، وبالتالي لا يمكن وضع قانون الوظيفة العامة أو القوانين التي تحكم العمل بالقطاع العام من دون الأخذ بعين الاعتبار اتساقها مع سياسات العمل ومع القوانين الأخرى الموجودة في قانون العمل الخاص، وهذا ما يعتبر تخصصاً وتكاملاً وبالتالي.

■ شهدت الوظيفة العامة تسرباً كبيراً خلال فترة الحرب، وهذا ما يلاحظ في تصريحات كثير من الجهات العامة.. لماذا لا يتم العمل على الإعلان عن مسابقات توظيف ملء هذه الفجوة؟

العام الماضي صدر القرار ٦٢ عن مجلس الوزراء والمتعلق بإجراءات التقاعد والتقاعد بالوظيفة العامة، وكان فيه آلية جديدة ومطورة وهي الأكثر إحكاماً وضبطاً وشفافية، بجزء منها كانت تنص على أنه في نهاية كل عام ترصد كل وزارة احتياجاتها واحتياجات الجهات العامة المرتبطة بها، ورصدها يكون مركزاً. وحددت الموازنة العامة للدولة الحاجة بنحو ٨٣ ألفاً، بناء على دراسة هيئة التخطيط والتعاون الدولي وما تقدمه

نسبة ١٥٪ هل أدت غرضها؟

النداف: لم تلق شكاوى من التجار والذين لا يتمويلون من المركزي غير ملزمين بهذا القرار

البردان: لم يتم التشاور مع غرفة تجارة دمشق ولم يؤخذ رأيها بالقرار



علي محمود سليمان

منذ أن عادت رئاسة مجلس الوزراء لتحصيل نسبة ١٥٪ من مستوردات القطاع الخاص للمواد المولدة من المصرف المركزي في شهر تموز الماضي لصلاحة مؤسسات القطاع العام، ولا تزال التصريحات تتضارب بين التجار ومسؤولي الحكومة المعينين بالقرار. وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النداف أكد لـ«الاقتصادية» أن هناك عمليات تسليم للمواد والسلع ضمن نسبة ١٥٪ تجري بشكل يومي، لصلاحة المؤسسة السورية للتجارة، وقد تم استلام كميات كبيرة من السلع، مضيفاً إن الوزارة لم تلق أي شكاوى من التجار بخصوص عمليات تمويل إجازات الاستيراد من المصرف المركزي، أو فيما يتعلق بالصك التسعيري الصادر عنها، مبيناً أن مشاكل التمويل هي من اختصاص المصرف المركزي وليست من اختصاص وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

التكلفة الممكنة، أما الاختلاف على النسبة، فالمفروض أن يكون هناك تواصل واتفاق مع المستوردين لإقناعهم بهذه النسبة والتوضيح بأن هذه مصلحة وطنية وإن يتم تسويق هذا القرار بشكل جيد إن كان لجهة المستوردين أو لجهة المواطنين وألا يمر بمجرد قرار رسمي. أما إن لم يقنعوا بالقرار فيجب إلزامهم به، حيث إن المستوردين سيعتبرون أنهم تعرضوا للظلم والخسارة في أرباحهم الاستثنائية ويعتبرونه إجراء غير مناسب تسبب لهم بالخسائر، ولكنهم يجب أن يعلموا أن هذا القرار يماثل التحصيل الضريبي على أرباحهم الاستثنائية التي يحقونها من فرق سعر الصرف، وخاصة أنهم لا يقبلون أن يبيعوا على أساس السعر الرسمي للقطع والمول من المركزي، فهذا الإجراء جيد للحد من ارتفاع الأسعار وإيجاد تناسب بين التكاليف وسعر المبيع، وحالياً فإن نسبة ١٥٪ تقطى جزءاً جيداً من متطلبات المؤسسة السورية للتجارة وباقى مؤسسات الحكومة للتدخل الإيجابي، مع أنه لا يضبط الأسعار بشكل مباشر، ولكنه يفيد في إيجاد توازن من خلال خفض الأسعار من السورية للتجارة وإن كان بنسبة محدودة ولكنها تدفع التجار لخفض أسعارهم بسبب المنافسة.

المقترح الأول بنسبة ٢٥٪

يذكر أن القرار عندما تم طرحه للمرة الأولى كان عن نسبة ٢٥٪ من المستوردات، وقد حدث ضجة في الأوساط الاقتصادية والتجارية، وقد أوضح وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النداف في حينه أن تعديل النسبة الخاصة بإلزام مستوردي القطاع الخاص للمواد المولدة من المصرف المركزي جاء بعد دراسة القانون المتعلق بمهام وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، والذي ينص بأنه في حال الضرورة يحق لمجلس الوزراء تحصيل ١٥٪ كحد أقصى من المستوردات.

أما نسبة ٢٥٪ فهي كانت مجرد اقتراح ولم يكن هناك قرار رسمي بها وعندما طرح هذا المقترن كان للباحث وعند العودة للقانون الخاص بمهام الوزارة، تبين أن النص القانوني من خلال المادة /٦/ يشير إلى لا تتجاوز النسبة ١٥٪.

للتجار، ويتم استلامها في المرفأ، وهي تكون ممولة بالسعر المحدد من مصرف سوريا المركزي. وكانت الحكومة قد منحت المؤسسة السورية للتجارة سلفة مالية بقيمة ملياري ليرة سورية، بغرض تأميم السيولة اللازمة للمؤسسة، لتتمكن من تسديد قيمة المواد المسلمة لها، ضمن مدة لا تتجاوز خمسة أيام، على أن تقوم المؤسسة بسحب المبالغ على دفعات وحسب الكميات التي سيتم استجرارها، وتسديد السلفة من المؤسسة تباعاً وضمن مدة أقصاها ستة.

وهنا يوضح نجم بأن الكميات التي يتم استلامها من النسبة المخصصة لمستوردات التجار أخذت بالازدياد وأصبحت بآلاف الأطنان، ونتيجة زيادة حجم الكميات أصبحت المؤسسة بحاجة لدعم من الحكومة للاستمرار بتسييد المبالغ المستحقة كأثمان لهذه المواد، على عكس ما صرح به التجار بأن الكميات قليلة نتيجة قلة عدد التجار الذين يحصلون على تمويل من المصرف المركزي.

مؤكداً أن عمليات الاستلام تتم بشكل مثالي ولا منغصات أو شكاوى من أي طرف، حيث تم العمل على تفادي جميع الأخطاء التي حدثت سابقاً عند تطبيق هذا القرار في سنوات سابقة، ولا يسمح لأي تاجر بالامتناع عن تسليم نسبة ١٥٪ من المادة المستوردة أو تبديلها بمادة أخرى أو تسدید ثمنها، كما يجب على المؤسسة استلام المادة في المرفأ وتقتها إلى مستورداتها وتسدید ثمنها خلال خمسة أيام لا أكثر.

فرصة لإيجاد التوازن في الأسعار

وعن إشكاليات هذا القرار بين الدكتور في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق رسان خضور أن المستوردين يحصلون على تمويل إجازات الاستيراد، وبالطبع الرسمى، فالطبيعي أن يتم بيع سلعهم وفق هذا السعر الرسمى بعد احتساب التكاليف، ولكن ما يجري أنهم يحسبون التكاليف ويبيعون على أسعار سعر القطع الأجنبى في السوق الموازى الذي يزيد على السعر الرسمى بأكثر من مائة ليرة سورية.

وهذه العملية بحاجة للضبط، ولذلك فإن قرار الحكومة يعتبر إجراء لضبط هذه العملية وهو طبعي ليكون هناك نسبة تخصص لمؤسسات الحكومة لتتبع بسعر

حين تم تعديل القائمة، ولفت إلى أن التجار متذمرون بسبب إشكالية التمويل والتي لا تزال تجري بالشكل الخاطئ، فكيف سيتم اقتطاع النسبة من البضائع التي لم يتبنّ إن كان سيتم تمويلها أم لا، وما نسبة التمويل لها، حيث إن أغلب عمليات التمويل الحالية لا تكون بنسبة مائة بالمائة، وهو أمر مرتبط بمصادر القطع الأجنبى، إضافة إلى مشكلة فرق السعر وقت التمويل والسعر ووقت استلام البضاعة.

وفي هذا السياق بين عدد من التجار أن أغلبية التجار تسعى للتمويل ذاتياً أو عن طريق وسطاء، والابتعاد عن التمويل بالقطع الأجنبى والمصارف المختص لها التعامل بالقطع الأجنبى، نظراً لضعف التمويل، والصعوبات في الحصول عليه، كما أن التمويل لا يكون بشكل تقدى، حيث يطلب من التاجر تقديم عنوان لتحويل مبلغ التمويل إليه، وهذا الصعبه لكون المصادر الأجنبى ترفض التعامل مع المصادر في سوريا بسبب الإجراءات القسرية الأحادية الجانب الجائرة المفروضة على سوريا، وذلك يجاوز التاجر إلى وسیط لإتمام عملية الحصول على مبلغ التمويل، ويكون له نسبة من مبلغ التمويل، وبذلك يتغير دولار التمويل من ٤٣٨ ليرة إلى قرابة ٦٤٠ ليرة، بحسب سعره في السوق السوداء وذلك لتسديد حصة الوسيط.

ولفت التجار إلى أن نسبة العمولة للحصول على التمويل تعد تكلفة تضاف إلى تكلفة إجازة الاستيراد، لكن غير معترف بها ضمن الصك التسعييري الذي تصدره وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وبفرض على التجار أن يبيع منتجاته المستوردة على أساس سعر التمويل ٤٣٨ ليرة، وهذا يتسبب بخسارة له، ولذلك اتجه التجار للبحث عن مصادر تمويل بعيداً عن المصرف المركزي.

الكميات كبيرة من مستوردات التجار

من جانبه بين مدير المؤسسة السورية للتجارة أحمد نجم لـ«الاقتصادية» أن الكميات التي يتم استيرادها عن طريق مؤسسة التجارة الخارجية، هي لقططية حاجة السورية للتجارة على المدى الطويل، بينما تتم تغطية حاجة المؤسسة على المدى القصير والمتوسط من نسبة ١٥٪ بالذئنة التي تخصم من إجازات الاستيراد

مخاوف من ضعف تمويل المركزي

ومن جانبه أشار نائب رئيس غرفة تجارة دمشق عمار البرдан لـ«الاقتصادية» إلى أنه لم يتم التشاور مع غرفة تجارة دمشق ولم يؤخذ رأيها بالقرار حين صدر، أو

كم تبلغ أرباح التجار؟!

مدير حماية المستهلك: الأرباح التي تخضعها الوزارة هي نسب تجارية لا علاقة لها بدخل المستهلك وقدرتها الشرائية

بيتموني: تسعير المواد وفقاً لنشرة المركزي وليس حسب سعر السوق السوداء



عبد المنعم مسعود

تدو معاناة المستهلك لا حل لها فهو يكاد يسحق بين ضربات مطرقة الأسعار وسدان التجار في وقت تبدو فيه حماية المستهلك أبعد ما تكون عن هدفها في حمايتها، فقدرته الشرائية ليست مقاييساً أو بوصلة يؤخذ بها عند حساب نسب الأرباح التجارية على المواد سواء كانت ممولة أم أساسية أو كمالية. وما زاد الطين بلة أن دخل المستهلك في تأكيل مستمر مع ارتفاع أسعار صرف الدولار في السوق السوداء وتاليها ارتفاع أسعار مختلف المواد حتى وإن حصل وأنخفض سعر الصرف، فالأسعار تحافظ على حالها المرتفع لبقي المستهلك بلا زيادة في الدخل تقنيه ولا وزارة تحميه.

مدير مديرية حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بين أنه ومنذ شهرين بدأ تذبذب سعر صرف الدولار في السوق المحلية وارتفاعه في السوق السوداء بعيداً عن سعره النظامي بشكل مفاجئ، ثم انخفضه ثم عودته للارتفاع ما أدى إلى اختلاف في أسعار السلع نتيجة عدم التزام التجار بالأسعار ونسب الأرباح المقررة بسبب حالة القلق لدى البعض من ارتفاع أكبر من الذي حصل. وبين الخطيب في حديث لـ«الاقتصادية» أن هذا الأمر كان متبعاً بشكل يومي من الوزارة وتم التعليم على كل مديريات التجارة وحماية المستهلك في المحافظات بالتشدد في مراقبة الأسواق سواء لناحية توافر المواد أو لناحية المخالفات بالمواصفات أو الأسعار ومنع أي مخالفات بهذا الشأن.

وأكَدَ الخطيب أن المواد متوفرة ولا يوجد نقص بأي مادة مبيناً أن تذبذب سعر الصرف لم يؤثر في المواد ذات الإنتاج المحلي على حين تأثرت به المواد المستوردة، لكن خلال أسبوع أو أسبوعين عادت الأسواق إلى طبيعتها الجملة أو المستورد حتى لا يتعرض للعقوبة ولم تكن نظامية بل هي حركة وهمة ثبتت بعودة الدولار إلى طبيعته.

ولفت الخطيب إلى أنه بغض النظر عن ارتفاع الدولار وانخفاضه فإنه من المفترض ألا تتأثر الأسواق بذلك بشكل مباشر لأن المواد الموجودة في الأسواق هي مواد مستوردة قبل فترة وعلى سعر أقل من السعر الذي ارتفع إليه الدولار لذلك لا يوجد مسوغ لهذا الأمر.

ووفق الخطيب فإن الوزارة ركزت في جولات دورياتها على الفاتورة لأنها المرجع الحقيقي لسعر أي مادة وتاريخ شرائها وتسعيرها وطرح المادة في الأسواق، وهو ما يوصلنا إلى وزارة بالنتيجة إلى جواب حول ما إذا كان الارتفاع حقيقياً أو وهماً، فإذا كان لارتفاع سعر المواد مسوغاته يؤخذ ذلك بالحسبان ونسعر وفق المعطيات الموجودة مؤكداً أنه في حال لم يكن لارتفاع سعر المادة في الأسواق أي مسوغات فإنه يتم ضبط المادة بشكل سريع، مضيفاً وخصوصاً أن ضبط الأسواق مهمتنا كوزارة يضاف إلى ذلك انعدام المسوغ لرفع السعر والأمر الآخر

وارتفاعه لا يعتبر معياراً لتعتمده الوزارة في عملية التسعير سواء في المواد التي يتم تسعيرها مركزاً من الوزارة أم مكانياً من دوائر الأسعار في مديريات التجارة الداخلية في المحافظات وذلك بغض النظر عن تذبذب سعر الصرف.

ووفقاً لبيتموني فإن ارتفاع سعر الصرف في السوق السوداء أو في شركات الصرافة لا يؤثر في عملية التسعير سواء كانت المواد المستوردة ممولة أم غير ممولة من مصرف سوريا المركزي وعندما يصدر المركزي نشرة خاصة تتضمن سعر صرف الدولار في السوق السوداء عندما يمكنأخذ ذلك بالحسبان لأنه الجهة الوحيدة لتشريع ذلك.

وتربى بيتموني أن مسؤولية التاجر في السلع الممولة المحافظة على سعرها وفقاً لنسب الأرباح الموضوعة من الوزارة لا بل إنه أصبح مطالباً منذ شهر تموز بتخصيص ١٥ بالمئة من استيراده لصالحة مؤسسات التدخل الإيجابي وذلك حتى يذهب التمويل للمستهلك ولا يقوم التجار برفع أسعار المادة بعد أن قامت الدولة بتمويلهم بالدولار وفقاً لسعر خاص، وبالتالي تستفيد مؤسسات القطاع العام من التمويل.

ووفقاً لبيتموني فإن ما يتم وضعه من نسب ربح للمواد الممولة في هذه الأثنى يبلغ ٥ بالمئة لكل من المستورد وتاجر الجملة ١٢ و١٦ بالمائة لباقي المفرق لكن هذه النسبة ستترفع للمنتج المحلي وذلك دعماً له، وكذلك ترتفع النسبة لتصل ما مجموعه إلى ٢٥ بالمئة للمواد الكمالية.

وتشير مديرية الأسعار إلى أن المستهلك هو بوصلة الوزارة مبينة أن موضوع المواد المقتننة من سكر وزيوت وشاي وغيرها والتي كانت توزعها عن طريق المؤسسة الاستهلاكية في سنوات سابقة يحتاج إلى قرار حكومي، موضحة أن القراءة الشرائية للمستهلك لا يمكن أخذها بعين الاعتبار عند حساب هامش الربح على المواد سواء كانت ممولة أم غير ممولة.

ووفقاً لبيتموني فإن إقدام التجار على رفع أسعارهم مع ارتفاع سعر الصرف يعود لأن أغلبهم يركز على القيمة الاستبدالية للسلعة، وهذا لا يمكن لنا أن نبرر ذلك في وقت يتم تمويله بالدولار من المصرف المركزي ملقي باللائمة على ضعاف النفوس برفع الأسعار.

«الاقتصادية» حاولت أخذ رأي اتحاد غرف التجارة السورية إضافة إلى تواصلها مع عدد من التجار، إلا أن الجميع اعتذر عن التصريح حول الموضوع.

ووفقاً للخطيب فإن لكل مادة لها نسبة ربح محددة وفقاً لطبيعة المادة ومدى صلاحيتها وسرعة استهلاكها وهي مدروسة فنياً من لجان مختصة لذلك فإن التزام جميع الحالات بالنسبة للموضوعة ستصل للمستهلك بأسعار مناسبة له، لكن الذي يحصل أن البعض لا يلتزم بهذه النسب لافتة إلى أن نسب الأرباح التي تخضعها الوزارة هي نسب تجارية من منطلق تكلفة المادة ولا علاقة لها بدخل المستهلك وقدرتها الشرائية وخصوصاً أنه لا يوجد تاجر يعمل لكى يخسر.

وأشار الخطيب إلى وجود تفاوت أحياناً بسعر المادة ذاتها بالسوق وهذا عائد إلى السياسة التسويقية التي يتبعها التاجر أو البائع، بعض التجار والباعة بيعون بأقل من النسبة المحددة من الوزارة على مبدأ بيع كثير وأرباح قليلة فرضاً الربح المحدد لكيس الرز هو ٥٠ ليرة بعض التجار بيع بثاثمة وبعدهم الآخر يرى أن الخمسة حقه ويريدوها كاملة، لذا فإن هذا الاختلاف في طريقة البيع وليس لخلافة في السعر لذا لخ حماية مستهلك لا تتدخل إلا عندما يتم تجاوز النسبة المحددة للربح.

وعن الأساليب التي تدفع التجار والباعة إلى زيادة الأسعار ينبع نسبة زيادة سعر الدولار نفسها رأى الخطيب أن الإشعارات والمبالغة في الخوف لدى البعض في فترة تذبذب سعر الدولار يسري على الجميع وحتى إنها تطول أحياناً المنتج المحلي مبيناً أن الوزارة تدرس كل إجازة استيراد المواد الأساسية ومكانياً من مديريات التجارة في المحافظات لبقاء المواد.

وحول إمكانية أن تأخذ وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك قدرة المواطن الشرائية بعين الاعتبار عند حساب نسب الأرباح للتجار بين الخطيب أن هذا الموضوع له مجالاته الواسعة فالوزارة تحمي المستهلك باتجاهين، الأول حمايته بإيصال مادة للمستهلك ضمن مواصفات تفاصيلية ضمن محددات جودة المادة وثانياً مواصفات تفاصيلية ضمن القوانين والقرارات النافذة، وتابع: ونحن كجهة رقابية نحرص كل الحرص على تطبيقها.

ورداً على سؤال حول الكيفية التي توازن بها الوزارة بين حماية المستهلك ومصلحة التاجر كشف الخطيب أنه لكون المستهلك هو الحلقة المستهدفة بالنتيجة، فقد استهدفت أغلى الجولات الأخيرة التي قامت بها الوزارة تجاري الجملة الذين يشكلون الحلقة الوسطى بين المستورد وبائع المفرق، فهو يفترض به أن يحوز الفاتورة المطاطة له من المستورد وأن يمنع تاجر المفرق أيضاً فاتورة وكل من هذه الحالات نسبة محددة من الأرباح يحق له إضافتها لبيع المنتج وفقاً للنسب المحددة لكل مادة فالوزارة مع أن يربح كل من المستورد والتاجر وبائع المفرق التي يحوزها المدورة يؤخذ ذلك بالحسبان ونسعر وفق المعطيات والارتفاع حقيقة أو وهماً، فإذا كان لارتفاع سعر المادة مسوغاته يؤخذ ذلك بالحسبان ونسعر وفق المعطيات الموجودة مؤكداً أنه في حال لم يكن لارتفاع سعر المادة في الأسواق أي مسوغات فإنه يتم ضبط المادة بشكل سريع، أن يكون منظرياً وضمن القانون، فالربح يجب مقابل الليرة، موضحة أن تعدد أسعار صرف الدولار

«الاقتصادية» تنشر مشروع تحديد الرسوم الجديدة على تسجيل السيارات

إعفاء السيارات دون ٣ آلاف سم٣ من الرسوم السنوية وما فوق؛ آلاف يدفع صاحبها مليوني ليرة

وزير النقل: زيادة الرسوم جاءت بعد الزيادة الكبيرة في قيم المركبات وخصوصاً السيارات السياحية



▪ محمد منار حميجو

كشف وزير النقل على حمود أنه بموجب مشروع القانون الخاص في تحديد الرسوم الجديدة على تسجيل السيارات تم إعفاء جميع السيارات دون ٣ آلاف سم٣ من الرسوم السنوية، وإنما صاحبها يدفع رسم التسجيل لأول مرة، مشيراً إلى أنه تم رفع القيمة التي يدفعها أثناء تعبيته للبنزين إلى ٩ ليرات لكل لتر بدلاً من خمس ليرات.

وأحال مجلس الشعب مشروع القانون إلى لجنة الخدمات لدراسته ومن المتوقع أن يثير المشروع جدلاً كبيراً أثناء مناقشته في اللجنة وعرضه تحت القبة بعد موافقة اللجنة عليه.

وخلال مناقشته لوزارة وزارة في لجنة الميزانية والحسابات في مجلس الشعب أوضح الحمود أن نحو ٩٠ بالمائة من السيارات بموجب المشروع لن تدفع رسوماً سنوية، مشيراً إلى أن السيارة من ٣ إلى ٣٥٠٠ سم٣ تدفع ٢٥٠ ألفاً من ٣٥٠٠ ألف سم٣ تدفع ٥٠٠ ألف وما فوق ٤ ألف سم٣ يدفع صاحبها مليوني ليرة.

وأشار حمود إلى أن مشروع القانون ليس بجديد وإنما تم طرحه العام الماضي على مجلس الشعب إلا أنه أثناء مناقشته في لجنة الخدمات تم إعادته إلى الحكومة وبيان الأرقام وبناء على ذلك تمت إعادته إلى مجلس الشعب ومن ثم بعد دراسته من جديد تمت إعادته إلى مجلس. وأشار حمود إلى أن مشروع القانون ليس بجديد وإنما تم طرحه العام الماضي على مجلس الشعب إلا أنه أثناء مناقشته في لجنة الخدمات تم الاختلاف على بعض الأرقام وبناء على ذلك تم إرجاعه إلى الحكومة ومن ثم بعد دراسته من جديد تم إعادته إلى مجلس. وبين حمود أن زيادة رسوم التسجيل جاءت بعد الزيادة الكبيرة في قيم أسعار المركبات الآلية وخصوصاً السيارات السياحية المسجلة بالفترة الخاصة إضافة إلى رفد الخزينة العامة بالإيرادات اللازمة ما يتنااسب مع الوضع الحالي لأسعار المركبات، مشيراً إلى أنه لا توجد سيارة حالياً يقل سعرها عن ١٠ ملايين ليرة فهل يعقل أن من يشتري سيارة في هذا المبلغ غير قادر على دفع مبلغ ١٠ ألف ليرة على حين يدفع معقب المعاملات أحياناً ١٠٠ ألف ليرة. ورأى حمود أنه من الضروري حالياً إعادة النظر لمقدار الضرائب والرسوم المترتبة على المركبات الآلية التي

رابعاً: مركبات الأشغال ٢٥- ألف ليرة سورية على هذه المركبات سواء كانت مسجلة بالفترة العامة أم الخاصة.

رسم على البنزين

وخصص المشروع نسبة وقدرها ١٠% من الرسوم المذكورة والمادة ٢/ من هذا القانون لصالحة وزارة الإدارة المحلية والبيئة وتوزع بقرار يصدر عن وزير الإدارة المحلية والبيئة على المحافظات والوحدات الإدارية حسب القوانين والأنظمة النافذة. ووفقاً للمشروع تستبدل جميع الرسوم والضرائب المفروضة عند تجديد الترخيص السنوي للمركبات والدراجات الآلية العاملة على البنزين بما في ذلك ضريبة الدخل المقطع وضريبة الرواتب والأجور المتعلقة بالمركبات العامة برسم مقداره من تسع ليرات سورية تضاف إلى قيمة كل لتر بنزين ممتاز مباع، إضافة إلى ما ورد ترتيب الرسوم السنوية على السيارات السياحية المسجلة بالفترة الخاصة والعاملة على البنزين ذات سعة محرك أكبر من ٣٠٠٠ سم٣ عند تجديد ترخيصها شاملة الرسوم كافة التي كانت تستوفي لصالحة الجهات العامة بما فيها رسم حماية البيئة المفروض بالرسوم التشريعية رقم ٩٢/ لعام ٢٠٠٥ حيث يصبح كما يلي:

٢٥٠ ألف ليرة سورية على السيارات السياحية التي سعة محركاتها من ٣٠٠٠ حتى ٣٥٠٠ سم٣.

٥٠٠ ألف ليرة سورية على السيارات السياحية التي سعة محركاتها من ٣٥٠٠ حتى ٤٠٠٠ سم٣.

٧٠٠ ألف ليرة سورية على السيارات السياحية التي سعة محركاتها تزيد على ٤٠٠٠ سم٣.

وастثنى المشروع من الأحكام الواردة في البند (١) من الفقرة (ب) من هذه المادة:

السيارات السياحية الخاصة العاملة على البنزين ذات سعة محرك أكبر من ٣٠٠٠ سم٣ والمسجلة في مديرية

سرعة محركاتها من ٣٥٠١ حتى ٤٠٠٠ سم٣». مليوناً ليرة سورية على السيارات السياحية التي سعة محركاتها تزيد على ٤٠٠٠ سم٣.

ب- سيارات الركوب المتوسطة (الميكروباص). - ٥ آلاف ليرة سورية على سيارات الركوب المتوسطة (الميكروباص).

- ٧- ١٠ ألف ليرة سورية على سيارات الركوب الكبيرة على الباص.

د- سيارات النقل والاستعمال الخاص: - ٣ آلاف ليرة سورية على السيارات التي سعة محركاتها لا تزيد على ٢٤٥٠ سم٣.

٨- ١٢ ألف ليرة سورية على السيارات التي سعة محركاتها من ٢٤٥٠ سم٣.

١٢ ألف ليرة سورية على السيارات التي سعة محركاتها من ٤٠٠١ سم٣ حتى ٨٠٠٠ سم٣.

١٥- ١٥ ألف ليرة سورية على السيارات التي تزيد سعة محركاتها على ٨٠٠٠ سم٣.

هـ- الدرجة الآلية: - ٥ ألف ليرة سورية.

ثانياً: المركبات المسجلة بالفترة العامة مركبات نقل الركاب

١٠- ١٠ ألف ليرة سورية على المركبات الصغيرة (السياحية).

١٥- ١٥ ألف ليرة سورية على المركبات المتوسطة (الميكروباص).

٢٥- ٢٥ ألف ليرة سورية على المركبات الكبيرة في الباص.

ب- سيارات النقل وسيارات الاستعمال الخاص: - ٥ آلاف ليرة سورية على السيارات التي سعة محركاتها لا تزيد على ٢٤٥٠ سم٣.

١٠- ١٠ ألف ليرة سورية على السيارات التي سعة محركاتها من ٢٤٠١ حتى ٤٠٠٠ سم٣.

٢٠- ٢٠ ألف ليرة سورية على السيارات السياحية التي سعة محركاتها من ٢٤٠١ حتى ٣٠٠٠ سم٣.

٣٠- ٣٠ ألف ليرة سورية على السيارات السياحية التي سعة محركاتها من ٣٠٠١ حتى ٣٥٠٠ سم٣.

ثالثاً: السيارات ذات المحرك الكهربائي

٣٣- ٣٣ ألف ليرة سورية لكل سيارة.

الرسوم

ووفقاً للمشروع يترتب رسوم على المركبات الآلية وملحقاتها عند تسجيل المركبات العاملة على البنزين والمازوت و عند تجديد الترخيص السنوي للمركبات الآلية العاملة على

المازوت شاملة رسوم صيانة الطرق ورسم المازوت والرسوم التي تستوفي لصالحة الجهات العامة وفق القوانين النافذة المتضمنة قيمة هذه الرسوم للمركبات المسجلة بالفترات الخاصة.

أولاً المركبات المسجلة بالفترات الخاصة.

أ- سيارات الركوب الصغيرة السياحية: - ١٠- ١٠ ألف ليرة سورية على السيارات السياحية التي سعة محركاتها لا تزيد على ١٩٠٠ سم٣.

١٥- ١٥ ألف ليرة سورية على السيارات السياحية التي سعة محركاتها من ١٩٠١ حتى ٢٠٠٠ سم٣.

٢٠- ٢٠ ألف ليرة سورية على السيارات السياحية التي سعة محركاتها من ٢٠٠١ حتى ٢٤٠٠ سم٣.

٢٤- ٢٤ ألف ليرة سورية على السيارات السياحية التي سعة محركاتها من ٢٤٠١ حتى ٣٠٠٠ سم٣.

٢٥- ٢٥ ألف ليرة سورية على السيارات السياحية التي سعة محركاتها من ٣٠٠١ حتى ٣٥٠٠ سم٣.

٣٠- ٣٠ ألف ليرة سورية على السيارات السياحية التي سعة محركاتها من ٣٥٠١ حتى ٤٠٠٠ سم٣.



ملتقى الاستثمار السياحي ٢٠١٩

مارتيني: جميع الواقع المطروحة جاهزة لتسليمه للمستثمرين

موقع مغربية للاستثمار.. ووقعات بنتائج جيدة



• هيثم يحيى محمد

انطلاقت صيغة ملتقيات الاستثمار السياحي

منذ ٢٠٠٥، وكانت إحدى ثمار الاجتماع الاستثنائي الذي ترأسه الرئيس بشار الأسد للمجلس السياحي الأعلى في أيلول ٢٠٠٤.. ومنذ ذلك التاريخ لم يعقد الملتقى خارج دمشق إلا هذا العام، حيث أقامته وزارة السياحة لأول مرة في طرطوس نهاية تشرين الأول الماضي تحت شعار (الاستثمار السياحي تنمية مستدامة.. وفرض عمل).

الملتقى الذي أقيم برعاية رئيس الحكومة عماد خميس، حضره ستة وزراء هم: (السياحة - النقل - الإدارية المحلية والبيئة - التجارة الداخلية وحماية المستهلك - الأشغال العامة والإسكان - الاقتصاد والتجارة الخارجية) ومحافظين وبعض السفراء وأعضاء السلك الدبلوماسي وعدد من المستثمرين من دول صديقة، إضافة إلى عشرات المستثمرين المحليين ورجال المال والأعمال من المحافظات السورية كافة.

وتضمن الملتقى عرض /٦٢/ موقعاً للاستثمار في كل المحافظات بقيمة بلغت نحو ٤٠٠ مليار ليرة منها /٤٠/ موقعًا للجهات العامة و/٢٢/ للجهات الخاصة موزعة في محافظات دمشق - ريف دمشق - اللاذقية - طرطوس - حلب - حمص - حماة - السويداء - الحسكة لكن أكثرها في دمشق واللاذقية وطرطوس وحلب وحمص وحماة.

يبعد أن الكثير منها لفت انتباه المستثمرين وأغرتهم للاستثمار، وهذا ما ملنته من خلال لقاءاته مع عدد منهم ومن خلال طروحات بعضهم في الندوة.. وأيضاً من خلال الحصول على دفاتر الشروط الفنية والمالية لبعض هذه المشاريع.

وبعد الافتتاح عقدت ندوة حوارية جمعت الوزراء وجميع المعنيين بالقطاع السياحي والإدارة المحلية والمستثمرين الإعلاميين والفعاليات المختلفة، ودامت نحو ثلاث ساعات، قدم خلالها الوزراء أهم ما قاموا به من أجل تطوير القطاع السياحي.. ثم قدم عدد من الحضور (مستثمرون وغيرهم) ملاحظاتهم ومقرراتهم التي تركزت حول ضرورة الاهتمام أكثر بتوفير بيئة تشريعية مناسبة للاستثمار السياحي، ومعالجة المشاريع المتعثرة أو المتوقفة في طرطوس وغيرها وزيادة ثقافة التعامل مع الواقع السياحي والأثرية والاهتمام أكثر بالسياحة الدينية والثقافية وتسييل إجراءات الترخيص، والاهتمام بالنظافة.

ومما طرح أهمية التعامل بشفافية مع المستثمرين مع ضرورة طرح مشكلاتهم بجرأة و موضوعية في مثل هذا الملتقى لمعالجتها وعدم الاكتفاء بطرحها في الغرف المغلقة ومع الأصدقاء خوفاً من عرققتهم.. وضرورة إعطاء الأولوية لمعالجة مشكلات المشاريع المتوقفة والمتعثرة لأسباب ذاتية وموضوعية وخاصة أنه مضى على التعاقد عليها سنوات ولا يجوز أن تبقى بعيدة من الاستثمار وخدمة المجتمع وخزينة الدولة لسنوات وسنوات أخرى، ومعالجة أجور مشاريع الاستثمار القائمة استناداً لقانون العقود المبرمة بعيداً من التعسف في استعمال الحق، وإقامة نافذة واحدة للاستثمار والمستثمرين، والحد من الروتين والبيروقراطية والتأخير والخلل والفساد في الإجراءات، والشفافية في العلاقة بين المعنيين في الجهات العامة والمستثمرين، واستثمار خريجي كليات السياحة والمدارس والمعاهد الفندقية في المنشآت السياحية وفق أسس تضعها الوزارة ويفرها مجلس الوزراء.. وإقامة مسرح مكشوف وم Freed في موقع عريبت مكان الملعب الأوليبي، إضافة لخدمي الواقع المواقع الأخرى والسياحية بالخدمات العامة التي تم السماح أو الزائر كما هو الحال

البحر المتوسط، واستثمار محيط الواقع المهمة التي يرتادها السياح، وذلك بتطوير البنية التحتية الأساسية (مقاصف - فنادق - كافيتيريا - دورات مياه.. إلخ)، وتنظيم الكورنيش لمنع التشويه البصري، وفي الوقت نفسه يكون هناك تنظيم لعمليات البيع والشراء والإلزام بالشروط الصحية والسياحية، إضافة إلى الاهتمام بالمعايير الحدودية وخاصة ياشاء مراكز استعلامات سياحية تكون مزودة بالنشرات السياحية والأثرية وأسعار المطاعم وكوافيت تبديل العملة، وبذلك نعكس مظهراً حضارياً عن بلدنا سوريا، أو أستفسر عن مصير المشاريع التي تم طرحها سابقاً في محافظة طرطوس، وهل مازالت مطروحة بالصيغة نفسها، مثل مشروع متن الساحل / نادِ للخيول /، أو القصصية / متاجع بيئي /؟

ونادي بدور يعطيه دور لكلية السياحة وغرفة السياحة في الملتقى السياحي والاهتمام بالcadre البشري، وخاصة تأهيل عمال وموظفي في مجال التعليم السياحي /cadre/ ومنهم بعض المزايا لتطوير وخدمة القطاع السياحي، وإصدار تشريعات تخص المشاريع السياحية من حيث الترخيص، ومنع القروض من خلال نافذة واحدة، وأن تتحقق هذه المعاملات بمديرية السياحة العينية تشهيدها للمستثمرين وتشجيعها على إقامة المشاريع السياحية، والتوجه إلى التقابات /مهندسين - مقاولين... وغيرها/ لاستثمار الأرضيات المعدة للمشاريع السياحية والاستفادة من الأموال المودعة لديها، وإقامة طريق سياحي خدمي مواز لطريق طرطوس اللاذقية يربط صافيتا بالقدموس، لإنعاش هذه المنطقة من النواحي كافة، مع ضرورة إنشاء مطار مدنى سياحي ووضعها ضمن سوق الاستثمار السياحي القائم.

ختاماً

إن نجاح هذا الملتقى نجاح فعلى وليسإعلامياً فحسب، متوقف على ما يتم التفاوض عليه بين المستثمرين وأصحاب الواقع المعروضة، وعلى تدارك كل الإجراءات الروتينية والبيروقراطية التي تؤخر وتحقق إنجاز العقود وتغير أو توقيف المشاريع لاحقاً، وعلى التسهيلات والمشجعات التي يلمسها المستثمرون.

وبرأينا إن هذا لن يحصل كما يجب في ظل الكثير من التشريعات والبلاغات والتعليمات الحالية، وفي ظل الذهنيات والعقليات عند الكثير من المعينين في الجهات المحلية والمركزية، وفي ظل تعدد الجهات المسؤولة عن ملف الاستثمار السياحي والخطط الإقليمي المرتبط به.. إلخ.

على أي حال نتمنى أن ينجح هذا الملتقى في تسريح وتنبرة عودة التفاوض للقطاع السياحي واستثماراته، ومن ثم في زيادة معدل نمو السياحة ومساهمتها في التنمية المحلية والنتائج الوطنية الإجمالية.

الملتقى)، حيث أكد أن ملتقى الاستثمار السياحي هو فرصة حقيقة لعرض منتج خام يملكه قطاع عام أو خاص أو مشترك من أجل تحويله لمشروع قائم يستفيد المالكون منه حسب حصة سهمية معينة والترويج لهذا المشروع بطرق مدروسة وعلمية يعطي كل ذي حق حقه.

وأشار إلى أن المشاريع التي طرحت في سوق الاستثمار السياحي في محافظة طرطوس منذ أكثر من ١٥ / عاماً، وحتى الآن لم تر هذه المشاريع النور إلا مشرعاً واحداً أو اثنين، متسائلاً عن سبب هذا التأخير، إن كان هذا ضعفاً من المستثمر أم من الوحدة الإدارية أم ماذ؟

واقترح أن يدخل المستثمر بحصة سهمية في المشروع وتحدد حصة الدولة أو القطاع الخاص أو المشترك وهذه الحصة تتماشي مع سعر الأرض والموجبات والأثاث

مضيقاً: من الواضح أن هناك خلافاً في تفاصيل BOT، فحتى الآن لم يعط النتائج المرجوة منه، مثل مشروع كونكورد - مشروع أساس - مشروع فينيقيا.. إلخ، فهو المشاريع من المقرر وفق العقود الموقعة أن تبدأ بالاستثمار الفعلي خلال عام ٢٠١١.. وهذا مالم يحصل لتاريخه، ما يتطلب إيجاد حل جذري لهذه المشاريع السياحية المتعثرة، التي تم التعاقد عليها في ملتقيات الاستثمار السياحي السابقة، وذلك من خلال تطبيق العقود الموقعة أو إعادة طرحها للاستثمار من جديد.

كما اقترح بدور إقامة مطاعم سياحية بحرية عائمة (سفن - مراكز) وذلك لتشجيع روؤس الأموال على الاستثمار داخلية أسوة بالبلدان المجاورة، فمثلاً لماذا لا يتم استثمار جزيرة الحباص كبيئة عذراء لإقامة مجتمع سياحي، يخدم كل ساحل المتوسط وذلك بعدم وجود أي عائق لاستثمارها، علماً أن مساحتها ١٣ / دونماً وفي حال تم ردم المحيط بها تصبح ٢٠٠ / دونم، مطالبًا بالاستفادة من محيط البحيرات والغابات من خلال السماح للمستثمرين بإقامة منشآت سياحية بيئية أسوة بإيطاليا وإسبانيا الرائدين في هذا المجال.

وتساءل بدور: إلى متى تبقى شرائح عمرية المستملكة من وزارة السياحة منذ ١٩٧٥ من دون استثمار، علماً أنها الأساس لإقامة نهضة سياحية على مستوى المحافظة؟ وهل المشكلة مع الآثار أم مع الوحدة الإدارية؟ لماذا لا نصل إلى نتيجة لوضع جدول أعمال لتحرير هذه الشرائح من الآثار وطرحها كمشاريع استثمارية سياحية؟ وناتي: مخيم بانياس السياحي في قرية البيضة مشروع مهم وحيوي لماذا لم يقع؟ لماذا لم يكن هناك شرط جزائي لإعادة الأموال للدولة، ومن ثم إعادة طرحه كمشروع استثماري من جديد.

وأكيد ضرورة تشجيع المستثمرين على إقامة مشاريع سياحية مميزة مثل: /تفريغ - مغافر - مطاعم عائلة في البحيرات والبحر/ ومنحهم قروضاً ميسرة وخفيف الرروتين، لنرى هذه المشاريع حقيقة واقعة أسوة بدون

نتائج الملتقى

وزير السياحة محمد رامي مارتيني وبعد مضي أسبوع على إقامة الملتقى استعرض أهتم نتائجه حتى الآن وتقعاته للقادم من الأيام بالقول: تضمن معرض المشاريع المرافق للملتقى عرض /٤١/ /فرصة استثمارية على أراض عائدة للقطاع العام، تتوزع بين مشاريع كبيرة ومتعددة وصغيرة، ضمت منشآت وفعاليات متعددة مبنية على الجدوى الاقتصادية والسياحية.

وأشار إلى أن جميع الواقع المطروحة مستكملة لوجبات عرضها للاستثمار من النواحي الفنية والقانونية والتخطيطية وجاهزة للتسليم للمستثمرين فور إنجاز التعاقد الاستثماري، لافتاً إلى أنه تم طرح /٢٠/ منشأة متوقفة أو متضررة عائدة للقطاع الخاص لا تقل نسبة الإنجاز الكلي فيها عن ٤٠% وذلك كتدخل إيجابي من

الوزارة لمساعدة السادة المستثمرين الراغبين في إقامة شراكات مع مستثمرين آخرين لإعادة إطلاق الأعمال في مشاريعهم ووضعها بالاستثمار بما يكفل إنهاء تعثرها ودخولها الخدمة.

وأضاف مارتيني: عُقدت على هامش الملتقى ندوة حوارية شارك فيها سترة وزراء ومحافظ طرطوس، إضافة إلى ثلاثة من المستثمرين في القطاع السياحي، تناولت الندوة الحديث عن خطة وزارة السياحة للمرحلة القادمة ٢٠١٩-٢٠٣٠،

إضافة إلى التشيك والتكميل بين وزارات ومؤسسات الدولة المعنية بدعم وتنمية القطاع السياحي، إضافة إلى دور القطاع الخاص في الاستثمار السياحي وعرض تجارب استثمارية ناجحة ومميزة، كما تطرق الحديث إلى دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة وخلق فرص العمل.

وختم بالقول: إن الحصول على دفاتر الشروط للمواقع المعروضة مستمر حتى تاريخ تقديم العروض المتقدمة لكل مجتمع وفق الإعلان الصادر عن وزارة السياحة، علماً أن آخر موعد لتقديم العروض هو الخامس عشر من كانون الأول القادم، حيث يتم الحصول على هذه الدفاتر وتقديم العروض من السادة المستثمرين لدى مركز خدمات المستثمرين في وزارة السياحة والشيء المبشر أنه يتم الحصول على دفاتر شروط كل يوم.

مقدمة

قدم عضو المكتب التنفيذي لقطاع السياحة والثقافة والأثار رئيف بدور على هامش الملتقى الملحوظات والمقررات لتطوير الواقع السياحي في محافظة طرطوس (مستضيفة

ارتفاع في أقساط الجامعات والمدارس الخاصة... ٤ ملايين ل.س قسط الطالب في الطب الخاص

بلاغ من التربية بعدم زيادة الأقساط ولكن المدارس الخاصة لم تلتزم به!

معاون وزير التعليم العالي: الوزارة لا تتدخل بأقساط الجامعات الخاصة

٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ تم إخضاعهم لزمرة الأربع الحقيقة وأصبحوا ملزمين بتقديم بيان سنوي وتصريح عن حساباتهم الحقيقة، وفي عام ٢٠٠٦ وما بعد تحولوا إلى الدخل المقطوع، ثم صدر قرار بتحويلهم إلى مكلفين على الأربع الحقيقة.

وأوضح أن المكلفين على فئة كبار المكلفين لهم شروط والمكلفين على الأرباح الحقيقة لهم شروط، مبيناً أن الأرباح الكبيرة ليست مقاييساً لكتاب المكلفين إذ إن هناك شروطاً يجب تحقيقها كان يتجاوز رقم عمله ٥٠٠ مليون ليرة وأرباحه ٥٠ مليون ليرة، وبما يتعلق بالمعاهد والمدارس وأشار إلى وجود معاهد تعمل بكثرة ومعاهد عملها ضعيف، مؤكداً أن التعميم خاطئ وكل مدرسة أو معهد أو جامعه لها وضعها.

وبين الحوा�صلي أنه وفي عام ٢٠١٠ تم إخضاع تكليف الجامعات على زمرة الأرباح الحقيقة، موضحاً أنه وفي حال كان إيراد الجامعة ٥٠٠ مليون فهي حكماً من كبار المكلفين، متوجهاً بتصور تعليمات حديثة حول ذلك، مضيفاً: وتم إرسال كتب للهيئة العامة للضرائب والرسوم وتم تكليف كل من حقق هذه الشروط في فئة كبار المكلفين، بتكميلتهم ضمن قسم كبار المكلفين، وعليه يتم احتساب الضريبة عليهم حسب رقم عملهم، وهذا لا يعني ضريبة أكبر بل مزايا تتعلق بموضوع الخدمات، حيث إن قسمي كبار المكلفين والمتوسطين يضممان كل الخدمات المتعلقة بهم كافيها خدمتها ولا يوجد داع لمراجعة كل دوائر المالية.

وبالنسبة للمكلفين على أساس الأرباح الحقيقة، بين الحواصلي أنه يتربّط على المكلف التصرّيف عن بياناته في كل شيء بما فيها وسائل النقل، وبين أن كان هناك عقد مع شركة النقل وتوضيح إن كان موضوع النقل مجرد خدمة أو أنها تحقق أرباحاً وفي هذه الحالة يتم إخضاعها للضريبة حسب تصرّيف المكلف ودراسة المراقب.

كيف يتم احتساب الضريبة

وأوضح أنه توجد شرائح ضريبية وفقاً للقانون، ٢٤
مشيراً إلى أنه تم تعديليها، حيث كانت الشريحة المتدرجة
جدأً تم في ٢٠٠٤ تم تعديليها، مضيفاً: وفي القانون ٤١ لعام
٢٠٠٥ تعدلت الشريحة الأولى والتي تصل إلى ٢٠٠ ألف
ليرة، والشريحة التي بعدها ٣٠٠ ألف والتي تليها
٥٠٠ ألف، وتم تحديد نسبة الشريحة الضريبية ١٠ بالثلثة
والثانية ١٥ بالثلثة والثالثة، أما بالنسبة لآخر
الشريحة ٣ ملايين وما فوق، فالنسبة ٢٨ بالثلثة إذا كانت
شركة عادي وإذا كانت محدودة المسؤولية حدثت
٢٣ بالثلثة نسبة ثابتة.

ويؤدي أن هذه الشرائح الضريبية تخضع لها كل الفعاليات الاقتصادية كالدكتور والمهندس والبقالية والتجار والمدارس غيرها، فالشرائح مطبقة على الأرباح وليس على الفعالية أي بعض النظر عن المهمة، متواهياً بوجود حالات خاصة كالشركات المحدودة المسئولية.

وأؤكد وجود نسبة التزام جيدة، لكون الجامعات والمعاهد والمدارس الخاصة ملزمة بالحصول على براءات ذمة من المالية باستقرارها، والتي لا تعطى إلا في حال إذا تم تسديد الضرائب المفروضة عليها، مضيقاً: وفي حال عدم التسديد فهو هناك قانون جنائية عام ويتم بموجبه اتخاذ الإجراءات أصولاً بدءاً بالإذلال وحجز حراسة مالية وإغلاق، وهذا

حسب المدد القانونية.
وأكيد الحواصلي وجود مراسلات بشكل دائم بين المالية وال التربية، إضافة إلى زيارات للمراقبين إلى المدارس، مبيناً أن المراقب عندما يزور المدرسة أو المشاة بشكل عام يطلع على التسعييرة المحددة من وزارة التربية وعدد الطلاب المسجلين وعلى أساسه يضرب التسعييرة بعدد الطلاب التي ينتحج معه الإياد فهذا إجراء سنوي للأرباح الحقيقة.
أما المنشآت التعليمية المكلفة على الدخل المقطوع، فيبين الحواصلي أنه وعلى الأقل كل عامين تجري مراسلات مع التربية بخصوص موافاة المالية بالمدارس المسجلة لديهم وأقساطه وعدد الطلاب المسجلين لديها، مؤكداً تعاون الوزارة في هذا المجال.



لا معلومات عن حجم المبالغ التي تربحها الجامعات وكم تدفع ضرائب

فتكلفتها ١٥ ليرة سورية لكل منها، بينما أسعار كل من إشعار التخرج ووثيقة الحياة الجامعية وإثبات الدوام فتقدر بـ ٢٠٠٠ ليرة، وهي موحدة لكل الجامعات لا يجوز تجاوزها.

وأكمل بابا أن الوزارة لا تتدخل بالخدمات غير الإلزامية، والتي قد لا يحتاجها الطالب كـ «الإنترنت والكتب والمواصلات وخزانة الطالب والتأمين الصحي والسكن الجامعي» مضيفاً إن أي شيء عدا ذلك فإن الجامعة تحتاج للحصول على موافقة من الوزارة.

من جانبها، أكدت رئيس دائرة التعليم الخاص في وزارة التربية نادية نويصر، إصدار بلاغ وزاري بعدم زيادة الأقساط المدرسية والرسوم الأخرى التي تشمل أجور النقل واللباس المدرسي والقرطاسية والمراجع الإثرائية، والمعتمدة أصولاً لهذا العام.

وشددت نويصر على ضرورة التزام المؤسسات التعليمية الخاصة سواء كانت مدارس أم معاهد أو رياض أطفال على الوثائق التي تدرج ضمن بند الرسوم الإلزامية، حتى إن الوزارة لا تتدخل بأحور النقل.

علمًا أن عدد الساعات المعتمدة لهذه الكلية بلغ ١٣٢ ساعة . ويتجاوز رسم الساعة المعتمدة في إحدى الجامعات ١٠٠ ألف ليرة، فيما يخص الطب البشري لحملة الشهادة الثانوية، أما طب الأسنان فيتجاوز قسط الساعة ٨٠ ألف ليرة، وتتراوح أسعار الساعات المعتمدة بين ٢٠ و ١٠٠ ألف ليرة وأكثر من ١٠٠ ألف لأسعار الساعات للثانويات السورية وغيرها.

ومع وجود اختلاف في الأقساط، وجب التنبيه بأن أقساط الbabasات تتراوح بين ١٧٠ ألفاً و ٢٠٠ ألف ليرة في كل فصل.

وفي هذا الخصوص كشف معاون وزير التعليم العالي لشؤون الجامعات الخاصة الدكتور شكري بابا - «الاقتصادية» أن الوزارة لا تتدخل بأساطير الجامعات الخاصة فيما يخص أجور الساعات التدريسية، مبيناً أن مجلس التعليم العالي حدد الرسوم الجامعية كأجور التسجيل فقط والحصول على الوثائق التي تدرج ضمن بند الرسوم الإلزامية، حتى إن الوزارة لا تتدخل بأحور النقل.

بالأسقطات المعتمدة والمحددة من قبلها لكل مرحلة وقبل بداية تسجيل الطالب، لافتاً إلى ضرورة الحصول على موافقة وزارة التربية على هذه الأسقطات وإعلانها بشكل يازر في لوحة الإعلانات الخاصة بالمؤسسة التعليمية، وذلك بحسب أحكام المرسوم التشريعي رقم ٥٥ لعام ٢٠٠٤ وتعليماته التنفيذية.

أما فيما يتعلق بأجور الخدمات الأخرى والميزات الإضافية التي تقدمها بعض المؤسسات التعليمية بما فيها أجور نقل الطلبة، بينت نوبيصر أنه على المؤسسة اعلام المديرية وأولياء الأمور بهذه الأجور سنوياً وقبل التسجيل، مضيفةً: يعد حجب هذه المعلومات عند طلب التسجيل إن خروجها على مدارس أو مراكز تعليمية غير ملائمة.

وأضاف بابا: نحن على تواصل دائم مع الجامعات الخاصة، ونؤكد عدم رفع الأسقطات عن السنة الماضية، كاشفاً أن حصة الوزارة سنوياً من الجامعات تبلغ ٥٪ من عدد المسجلين المستجدين ضمن الجامعات الخاصة، حيث يتجاوز العدد الإجمالي سنوياً الى ٧٠٠ مقدم يتابع للبعثات الداخلية للوزارة كمنحة مقدمة من الجامعات الخاصة لمصلحة وزارة التعليم العالي.

ولفت بابا إلى وجود شحٌ في بعض الاختصاصات بالنسبة للأساتذة، علماً أن هناك طلباً على الأساتذة، وبسبب ندرة الأساتذة شهد رواتب مرتفعة، معلنًا أن الأمر متعلق بعرض وطلب، ذاكراً وجود بعض الجامعات التي تقل

مخالفة صريحة من المؤسسة التعليمية توجب المساءلة في ضوء المواد القانونية ذات الصلة. ولفت نويصر إلى أن المعاهد والمدارس الخاصة تقدم لوزارة التربية منحاً تشمل إعفاءات لأبناء الشهداء، وإعفاء بعض الطلبة من الأقساط ضمن نسبة معينة. وبدوره بين رئيس قسم الدخل في مالية دمشق حسان الحواصلي أن الجامعات والمعاهد والمدارس الخاصة كانت قبل عام ٢٠٠٤ معفية من الضريبة، وفي العامين

وبين معاون وزير التعليم العالي أن الرسوم الإلزامية كثيرة منها رسم التسجيل أول مرة من شهادته سوريا الأصل وتبلغ ٥٠ ألف ليرة، أما الثانويات غير السورية فتكلفه رسوم التسجيل تبلغ ٦٠ ألف ليرة سوريا، بينما التسجيل السنوي تبلغ قيمته ٥ ألفاً عن كامل العام. مضيفاً: تقدر قيمة رسم تصديق وثيقة التخرج بـ ٢٥ ألفاً، أما معادلة مقررات وامتحان اللغة الإنجليزية والقبول

▪ فادي بك الشريـف - راما محمد

ارتفاع واضح في الأقساط يشهده عدد من الجامعات الخاصة فيما يخص رسوم الساعات المعتمدة وما يترتب عليه من أجور إضافية لزوم استكمال الدراسة في إحدى الجامعات بعدما تعذر التسجيل في «الحكومية» من جهة أو للرغبة الحقيقة في الدراسة ضمن الجامعة الخاصة لما تتضمنه من معايير واهتمام ترضي طموح ورغبات وأهواه العديد من الطلاب وأهاليهم، حتى باتت مقصداً للجميع.

ومن خلال رصد واقع الأقساط والأجور ضمن الجامعات، فإنه متقارب إلى حد ما بين بعضها من خلال متوسط الأجور، بينما يشهد عدد من الجامعات أجوراً مرتفعة تتراوح بين ٣ ملايين ونصف المليون إلى أربعة ملايين سنتوية، وذلك لاختصاص الطب البشري، لتنقص الأجر تدريجياً حسب واقع الاختصاص، سواء في الفصل الدراسي وعدد الساعات المعتمدة أم على مدار العام، أي إن الطالب الخريج يتتكلف نحو ٢٠ مليون ليرة وربما أكثر لقاء مرحلة تخرجه في الجامعة، وإن أقل المبلغ عن ذلك فيعود لنوعية الاختصاص والجامعة.

وتراوحت أقساط إحدى الجامعات الخاصة بين ٥٩٩ ليرة حتى المليون ونصف المليون، وذلك بالنسبة للطلاب المسجلين لأول مرة في الجامعة، بينما بلغ متوسط تكلفة الفصل الدراسي من دون رسبي القبول والتأمين، بالنسبة لطب الأسنان مليوناً و٣٨٥ ألف ليرة سورية، بعدد ساعات مقداره ١٨٠ ساعة، حيث قدر رسم الساعة الواحدة ألف ليرة، أما بالنسبة لاختصاص الصيدلة فإن متوسط التكلفة الفصلي فيه بلغ مليوناً و٢٣٥ ألف ليرة، وذلك لقاء ١٦٩ ساعة، علماً أن رسم الساعة المعتمدة يبلغ ٧٩ ألف ليرة.

وعن اختصاص الهندسة والتكنولوجيا بلغ متوسط الفصل الدراسي ٤٢٠ ألفاً و٥٠٠ ليرة لهندسة الاتصالات والإلكترونيات برسم مقداره ٢٤ ألفاً و٧٠٠ ليرة للساعة الواحدة، أما الهندسة المعمارية فبلغت قيمة المتوسط الفصلي ٦٢١ ألفاً و٥٠٠ ليرة سورية برسم مقداره ٣٧ ألفاً و٥٠٠ ليرة للساعة الواحدة.

وفيما يخص اختصاصي هندسة المعلوماتية والحواسيب والهندسة المدنية فقد بلغ المتوسط الفصلي لكل منها ٤٧٠ ألف ليرة، برسم ساعات مقداره ٢٨٠ لكل منها، ويدرك أنه قد بلغ عدد الساعات المعتمدة ١٦٨ ساعة لكل اختصاص من اختصاصات الهندسة والتكنولوجيا.

أما بالنسبة لكلية إدارة الأعمال والتسيير والاختصاصات التابعة لها وهي «إدارة الأعمال والتسيير والعلوم المالية والمصرفية»، بلغ رسم الساعات المعتمدة ٢١ ألفاً و٦٠٠ ليرة للساعة الواحدة وعدد الساعات ١٣٢ ساعة، بينما بلغت القيمة الوسطية للالفصل الدراسي ٣٧٤ ألف ليرة.

على حين بلغت قيمة المتوسط الفصلي لكلية الآداب والعلوم الإنسانية قسم اللغة الإنجليزية وأدابها ٣٢٠ ألف ليرة ورسم الساعة المقعدة ١٨ ألف ليرة سورية، وأما أقسام التصميم الغرافيكي والتصميم الداخلي فقد بلغت قيمة الفصل الدراسي بشكل متوسط ٤٥٩ ألفاً و٥٠٠ ليرة سورية، على حين بلغ رسم الساعة ٢٧ ألفاً و٣٠٠ ليرة،

٩٦ مشروعًا خطة المؤسسة خلال عام ٢٠١٩

حيدر: نسبة إنجاز مشروع طريق طرطوس-دربيكش تجاوزت ٩٢%.. ومتابعة مستمرة من وزير النقل لأهم المشاريع

ولفت حيدر إلى أن خطة المؤسسة لعام ٢٠١٩ تضمنت تنفيذ ٩٦ مشروعًا جماعيًّا، أعماليًّا (الصيانة الدورية وأعمال النظافة والتصريف المطري) إضافة إلى أعمال السلامنة المرورية، منهاً بـأن المؤسسة تسعى من خلال خطتها لعام ٢٠١٩ إلى تعزيز عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية في مرحلة إعادة الإعمار ومحو آثار الإرهاب وال الحرب الكونية التي عصفت بالوطن منذ أكثر من ثمانية أعوام، تكون شبكة الطرق من أهم مركبات الاقتصاد الوطني، فهي شرايين الحياة التي تربط بين جميع أنحاء القطر، وتؤمن التواصل الدائم بين جميع نشاطاته، لذا فهي رافعة وداعمة للاقتصاد والتنمية.

خطة التنمية في القطر، وأكد حيدر استمرار المؤسسة بتأدية دورها في مسيرة الوطن ورسالتها في بناء الدولة السورية القوية والماضي بها على طريق النهضة والرخاء، في المجال الأول تجسد في إصلاح وإعادة تأهيل الطرق المخربة. وفي مجال إنشاء شبكة الطرق المركزية الجديدة، والتي تشكل جزءاً مهماً من البنية التحتية للاقتصاد الوطني، بين أن طول هذه الشبكة بلغ نحو ٨٨٩ كم منها ١٥٨٤ كم أوتوسترادات ونمثل أصولاً اقتصادية ثابتة تقدر قيمتها بمئات ملايين الليرة السورية.

إنجازات المؤسسة

واستعرض حيدر أهم إنجازات المؤسسة المتمثلة بالاهتمام بتطبيق الشروط والمواصفات الفنية لأعمال الطرق والجسور، حيث تم الوصول إلى جودة عالية في التنفيذ من خلال التنافس بين الشركات المنفذة ومن خلال المراقبة المستمرة لأجهزة الإشراف.

وأشار إلى أن إعداد دليل الصيانة يتم بموجبه تحديد العيوب وقياس شدتها وتقديم حلات الرصف وتحديد أولويات الصيانة على مستوى كل محور، ومن ثم على مستوى شبكة الطرق المركزية بالقطر بشكل علمي ودقيق. كما تم إعداد دليل التعليمات التنفيذية لأعمال الاستعمال، إلى جانب الاهتمام بتأمين السلامنة المرورية بزرع الشاحصات والإشارات والعلامات... حيث يتم التصنيع والتركيب وفق القواعد الفنية والمخططات والتورمات العالمية الموضوعة والمعتمدة لهذه الغاية.

وبيَنَ حيدر أن المؤسسة أصدرت دليلاً خاصاً حدث فيه الاشتراطات والأسس والقواعد الناظمة لعملية تصنيع وتصميم وتركيب جميع مستلزمات السلامة المرورية وفق المعايير العالمية، إضافة إلى قيام المؤسسة بالأعمال الإسعافية الفورية للمناطق التي تطولها يد الإرهاب لتأمين المرور على هذه الطرق بأمان بموجب تكاليف وعقود بالتراضي مع شركات القطاع العام، وقد زادت قيمة هذه الأعمال خلال فترة الحرب الكونية على سوريا على ٩/ مليارات ليرة سورية.

وأكَدَ السعي لتقليل وتخفيض الحوادث المرورية الحاصلة على الطرق المركزية من خلال تحسين نوعية شبكة الطرق المركزية وتطوير ورفع مستوى الهندسة المرورية واستكمال تأمين مستلزمات السلامة



شبكة الطرق المركزية لاستيعاب التطور الاقتصادي والشمالي (حلب، الرقة،.....)، حيث توجد حركة مرورية كثيفة للركاب والمنتجات الزراعية بين بالبوابة الجنوبية والبوابة الغربية (البحرية) وهذه المناطق، إضافة إلى ربط منطقة الغاب ومدنها بالبوابة الشرقية، وتأمين خدمات تسهم في تشطيط التبادل التجاري وحركة العبور التراثي على طريق حماة-حلب بشكل سريع، حيث توجد حركة واضحة وبشكل خاص حركة الآليات التي تنقل المحاصيل الزراعية من المناطق.

وأضاف حيدر: من المشروع ربط الأتوسترادات الكبرى، والغاية من المشروع ربط الساحل الداخلي والخارجي إلى مدينة دمشق بشكل حلقي، والربط مع الفعاليات المختلفة في حبيط المدينة، والمساهمة في تطوير المشاريع الإنمائية في ريف دمشق ضمن قطاع جغرافي نصف قطره ٣٠-١٠/٤٠ كم، إضافة إلى ربط مطار دمشق الدولي وتأمين نقل الركاب والبضائع عبر هذه التحويلة، وتأمين حركة الشاحنات القادمة من الدول المجاورة وإليها، أي المساعدة في عملية التنمية وإعادة البناء.

وبيَنَ حيدر أن المؤسسة أحدثت بالمرسوم رقم ٢٠٩/ لعام ٢٠٠٣ كمؤسسة ذات طابع خدمي تنموي وحل محل وزارة المواصلات، وهي مسؤولة عن الشبكة الطرقية الرئيسية استثماراً وصيانة وتطويراً، وتتوَّل مهمة التخطيط لتوجيه تطوير الشبكة الطرقية الرئيسية والثانوية وإعداد الخطط اللازمة للتنمية الطرقية بما يتفق مع أهداف

حيث يتم تجنبها المرور بمركز مدينة دمشق عبر ربطها مع محاور (شمال-جنوب) (شرق-غرب)، وتحقيق الازدحام المروري الكبير عن مدينة دمشق، إضافة إلى الوفر في الوقت باستخدام الوصلات والعقد الطرقية الجديدة الخاصة بالتحويلة.

وتتابع قائلاً: من المشاريع سريع بين المنطقة الشمال-جنوب، غرب-شرق) لأهميتها في تعزيز

■ محمود شاهين

المواصلات الطرقية.. متابعته أقرب إلى الخيال وتنفيذ أبلغ من الوصف ونوعية في الأداء تقترب من الكمال وبين المدير العام للمواصلات الطرقية ياسر حيدر له «الاقتصادية»، أنه وبعد مناقشة خطة المؤسسة في وزارة المالية تم رصد اعتماد مقداره ٢٢,٣٨٦ مليون ل.س، مشيراً إلى نسبة الإنفاق من التمويل المحلي ١٠٠٪، على حين أن نسبة الإنفاق الفعلية ٨٣٪ من الاعتماد الأساسي، ونسبة الإنفاق الفعلية ١١٠٪ من الاعتماد النهائي.

وأوضح حيدر أن خطة المؤسسة تهدف إلى رفع مستوى معايير الأمان والسلامة الطرقية من خلال مشاريع الصيانة التي تؤدي إلى الحفاظ على جاهزية شبكة الطرق المركزية وتحسين نوعيتها ورفع المستوى الفني والخدمي لهذه الشبكة وإزالة الاختناقات وتنظيم مداخل المدن وتأمين السلامة المرورية عليها، وذلك بزرع ضوابط السلامة المرورية، وتحطيم الطرق المركزية بالدهان الطرقي، مؤكداً رصد الاعتماد اللازم للصيانة بالحد الأدنى، وشملت ٩٦ مشروعًا.

ولفت حيدر إلى استكمال المشاريع التي يمكن تشغيلها أو استئمارها خلال عام ٢٠١٩، ومن أهمها إعادة تأهيل طريق طرطوس-دربيكش مع التحويلة، تفق الشيخ منصور على أتوستراد اللاذقية-كسب ونفق خربة غازي على أتوستراد دمشق حمص، وإنجاز المشاريع المباشرة بها والمنقوله وفق برامج زمنية متعاقدة عليها والاعتماد المرصد لها وأهمها حمص-السلمية، حماة-السلمية، حمص-مصياف، والمبشرة في تنفيذ المشاريع الجديدة المقررة والمطروحة في مشروع الخطة، التي تم تجهيز أضافيرها التنفيذية بما في ذلك دراسة الجدوى الاقتصادية التي ستستheim في عملية التنمية بعد موافقة رئاسة مجلس الوزراء على التعاقد وال المباشرة بتنفيذها خلال هذا العام ورصد الاعتماد اللازم.

وبين حيدر وجود مشاريع استثمارية مهمة جديدة مقترح تفديها، منها وصل «الساحل-الغاب» مع أتوستراد طرطوس -اللاذقية بطول ٤٦ كم وبتكلفة تقديرية ٤,٥ / مليار ل.س. موضحاً أن أهمية وضرورة تنفيذ المشروع تأتي من أن الطريق شريان أساسى مختص لربط الساحل بالداخل (الغاب وحماة) وصولاً إلى طريق حماة - حلب وتنفيذ هذا الجزء يربط الطريق بأتوستراد اللاذقية - طرطوس أيضاً، وتنفيذ المشروع يوفر الزمن للسيارات العابرة إلى المناطق الداخلية، وبالعكس وتخفيض الاختناقات المرورية عن طريق (جبلة- بانياس القديم) الذي تسلكه هذه السيارات حالياً بين عقدة جبلة الجنوبية على أتوستراد اللاذقية - طرطوس وبلدة رأس العين.

ومن المشاريع ربط طريق الساحل- الغاب مع أتوستراد حماة-حلب بطول نحو ٣٠ / كم وبنكلفة نحو ٢١ / مليار ل.س، منهاً بـأن أهمية المشروع إكمال الربط بطريق سريع بين المنطقة الساحلية مع محافظة حماة والمنطقة الشرقية





ولفت إلى أنه يتم حالياً في محافظة درعا صيانة أوتوستراد دمشق - درعا - معبر نصيب - الحدود الأردنية وإعادة إنشاء ثلاثة جسور مدمرة فوق الخط الحديدي، ومن المخطط صيانة شبكة الطرق المركزية ضمن هذه المحافظة وتأمين السلامة المرورية عليها فور تخصيص المؤسسة بالاعتماد اللازم لصيانة المحاور إسعافياً.

و ضمن محافظة دير الزور بين أنه يتم صيانة طريق السخنة - دير الزور، وتعرض جسران على هذا المحور وهما جسر كبابج، وجسر البانوراما ويتم حالياً تنفيذهما، وقد تم إنشاء تحويلة مرورية مؤقتة عند كل من هذين الجسرتين، ريثما تم الانتهاء من تقييم وإعداد دراسة إعادة تأهيل هذين الجسرتين والتعاقد على تنفيذهما.

وتم تنفيذ تحويلة عند جسر عياش على طريق دير الزور - الرقة، حيث تم تدميره من قوات التحالف.

و ضمن محافظة الرقة تم صيانة طريق أثريا - الرصافة ضمن محافظة الرقة بطول /٣٠ /كم الوा�صل بين حماة وريف الرقة. ويتم حالياً صيانة طريق السبحة - معدان - الرقة.

و ضمن محافظة حمص تم إصلاح الأضرار الناجمة عن الأعمال الإرهابية من الكم /١١٥ /١٤٥ متر في طريق حمص - تدمر القديم وأيضاً من الكم /٨٠ /١٤٥ /كم تدمر في موقع متفرقة. ويتم حالياً صيانة طريق تدمر - السخنة. وتمت إعادة تأهيل جسر تل النبي مندو على نهر العاصي وهو الجسر الوحيد الذي يربط المناطق الواقعة شرق نهر العاصي مع القرى والتجمعات السكنية والعسكرية الواقعة غرب النهر. مضيفاً: لهذا قامت المؤسسة بتنفيذ الشركة العامة للدراسات بإعداد دراسة إعادة تأهيل الجسر، ومن ثم تمت المباشرة الفورية بتنفيذ هذه الدراسة وتم الانتهاء الكامل من تنفيذه. ويتم حالياً تأهيل جسر الدارة الكبير وجسر على نهر العاصي على تحويلة حمص الغربية.

كما تمت صيانة أوتوستراد حمص - حماة الممتد من جسر الصوامع حتى جسر الرستن وفق مرحليتين، ويتم حالياً إعداد الإضبارية التنفيذية لتأهيل جسر الإسمنت.

في الختام

واختتم حيدر قائلاً: إن المؤسسة بكافل كواحدتها تعاهد الوطن وسيده يجعل طرقنا نموذجاً للطرق الإقليمية والعالية، وهي تزداد إصراراً وتصميماً أن تبقى الحارس الأمين لشبكة طرق، ذُرفت لأجلها دماء شهداء وعرق عمال ضحوا بأغلى ما عندهم عربون وفاء لوحدة الأرضي السورية الممتدة من الملكية إلى الجولان ومن البوكمال حتى لواء إسكندرон.

سوريا باعتداءاته المتكررة على الطرق المركزية والجسور، مؤكداً أن المؤسسة وضعت منذ بداية الحرب خارطة للطرق البديلة تؤمن الوصول لأي منطقة في حال تم إغلاق وتخريب أي جسر أو طريق. وبين أن الأضرار التي لحقت شبكة الطرق والجسور والمنشآت التابعة لها فاقت /٦٠ /مليار. س. وتمت صيانة شبكة الطرق المركزية للمواقع الأخرى تضرراً وتشوهاً وفاقت قيمة الأعمال الإسعافية منذ بداية الحرب لتاريخه على /٩ /مليارات ليرة سورية، وأهمها ضمن محافظة ريف دمشق، مدخل دمشق - الشمالي من البانوراما حتى مفرق الدوير، وتمت صيانة وإعادة تأهيل طريق الزيداني - بلودان، وضمن محافظة حلب والريف الغربي لمحافظة الرقة تم صيانة أوتوستراد حلب - الرقة من عقدة المطار حتى مسكنة ضمن محافظة حلب بطول نحو /٩٠ /كم إضافة لمعبر كويرس ودويرية وجسرى قناة الري ومعبر دير حافر وصولاً إلى منطقة شعيب الذكر ضمن محافظة الرقة بطول /٤٠ /كم وتأهيل جسرىن في موقع شعيب الذكر.

وأشار إلى أنه يتم حالياً متابعة تنفيذ الأعمال على التحويلة في جسر سادكوب الواقع على التحويلة (في الراموسة) الذي تعرض لتفجير إرهابي في عام ٢٠١٢ /، وهو يتألف من حارتي مرور بعرض كلي ٣٠ متراً، وهو عبارة عن فتحتين تحت الجسر إحداهما لمرور ثلاثة خطوط حديدية والثانية طريق ثانوي إلى سادكوب وقد زادت نسبة إنجازه على ٨٥٪.

ويتم حالياً دراسة وتقدير البنية الإنشائية لثلاثة جسور مخربة وإعادة تأهيلها (النيرب - عسان - الوصيحي).



السلمية، ومشروع نفق خربة غازي.

شبكة الطرق المركزية

وأكد حيدر سعي المؤسسة لحفظ على الحالة الفنية لشبكة الطرق المركزية بتنفيذ الصيانة الدورية والطارئة لهذه الشبكة وأهمها طريق مطار دمشق الدولي، وأوتوستراد دمشق - بيروت الجديد، وطريق المحلق الشمالي لمدينة دمشق من عقدة جنود الأسد حتى عقدة الشام الجديدة، ومن جسر الصبور حتى جسر بغداد (ذهباء وإيابا)، طريق دمشق - الضمير من الرابط الشمالي باتجاه الضمير، أوتوستراد دمشق - الحدود الأردنية (ضمن محافظتي دمشق ودرعا) للمسربين ذهباء وإيابا، أوتوستراد دمشق - السويداء، طريق دمشق - القنيطرة الجديد والقديم، أوتوستراد دمشق - حمص - حماة ضمن المحافظات الثلاثة والمسربين ذهباء وإيابا، طريق بيروت القديم من نقاط صحاري وحتى مدخل قرى الأسد ذهباء وإيابا، طريق اللاذقية - حلب القديم، أوتوستراد اللاذقية - بانياس القديم، أوتوستراد حمص - طرطوس في موقع الرايبة عند الكلم /٣٣-٢٧ /، ومشروع طريق دير الزور، والذي تم تدشين الطريق من رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٠/١١/٢٨ . وتنفذ الطريق السريع أريحا - حمص من جسر معلولا حتى القطيفة، وتوسيع أوتوستراد حمص - طرطوس في موقع الرايبة عند الكلم /٣٣-٢٧ /، ومشروع طريق دير الزور، والذي تم تدشين الطريق من رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٠/١١/٢٨ . وتنفذ الطريق السريع أريحا - اللاذقية، ومتلقي جبلة الشرقى، ومشروع عقدة شمسين على أوتوستراد دمشق - حمص، مشروع طريق دير الزور - الحسكة.

الأضرار

ولفت حيدر إلى الأضرار التي لحقت بشبكة الطرق المركزية والمنشآت الصناعية التابعة لها بسبب محاولة العدوان ممثلاً بالعصيابات المسلحة بقطع تحويلة مشتى الحلو - عيون الوادي في محافظة طرطوس،

وطريق وجسر وادي الزيدي في محافظة درعا، وطريق حل - الرقة، ومشروع جسر مسكنة على مدخل جبلة الشمالي، الرابط الشمالي بطول /٨.٨ /كم من عقدة بغداد وحتى المدينة الصناعية بعدرا.

المشاريع المنفذة

ولفت حيدر في حديثه إلى أهم المشاريع المنفذة من المؤسسة ومنها مشروع تطوير طريق دمشق - حمص القديم من المدينة الصناعية حتى مفرق القطيفة، والغاية تطوير الطريق المخصص للشاحنات من مدينة عدرا العمالية وحتى عقدة القطيفة لاستيعاب الغازارة المرورية وتحقيق الضغط المروري على الأوتوستراد ، وتطوير أوتوستراد دمشق - حمص من جسر معلولا حتى القطيفة، وتوسيع أوتوستراد حمص - طرطوس في موقع الرايبة عند الكلم /٣٣-٢٧ /، ومشروع طريق دير الزور، والذي تم تدشين الطريق من رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٠/١١/٢٨ . وتنفذ الطريق السريع أريحا - اللاذقية، ومتلقي جبلة الشرقى، ومشروع عقدة شمسين على أوتوستراد دمشق - حمص، مشروع طريق دير الزور - الحسكة.

إضافة إلى العديد من المشاريع المنفذة الأخرى كتحويلة بحدين على طريق عام طرطوس -الشيخ بدر، وطريق دمشق - القنيطرة، وطريق دمشق - السويداء، وطريق دير الزور -الليادين الجديد، وتنفذ تحويلة آ على أوتوستراد طرطوس عكارى، وتنفذ تحويلة مشتى الحلو - عيون الوادي في محافظة طرطوس، وطريق وجسر وادي الزيدي في محافظة درعا، وطريق حل - الرقة، ومشروع جسر مسكنة على مدخل جبلة الشمالي، الرابط الشمالي بطول /٨.٨ /كم من عقدة بغداد وحتى المدينة الصناعية بعدرا.

مشاريع قيد التنفيذ

واستعرض حيدر أهم المشاريع التي تتم متابعتها بشكل مباشر ومستمر من وزير النقل، ومنها مشروع إعادة تأهيل طريق طرطوس - دريكيش، وهو طريق مركزي يربط مركز محافظة طرطوس مع مدينة دريكيش السياحية بطول نحو /٢٦ /كم، يبدأ الطريق من عقدة الشيخ سعد على أوتوستراد طرطوس - اللاذقية حيث يخدم حركة النقل لعدد كبير من التجمعات السكنية المنتشرة على جوانبه وكذلك التجمعات والمراكز السياحية الموجودة الدربيكيش، وقد زادت نسبة الإنجاز عن ٩٢٪. وتطوير طريق حمص - مصياف، وتطوير طريق حمص - السلمية، وتطوير طريق حماة -

مؤشر الرفع المالي «مضاعف حقوق الملكية»

الدين والمصارف الخاصة وال الحرب .. ما وراء الأرباح والإيداعات خارج البلد

على حساب حقوق الملكية، وذلك نتيجة لنمو قيمة الموجودات في عام ٢٠١٣ بنسبة أعلى، مقارنة بنسبة نمو حقوق المساهمين، إذ زادت قيمة الموجودات عام ٢٠١٣ بنسبة قاربت ٢٨,٢٪، عن عام ٢٠١٢، ٢٠٪، مقارنة بنسبة ١٩,٨٪ لحقوق المساهمين.

لتفسير ما حدث عام ٢٠١٣ بناءً على قراءة قوائم المركز المالي الموجود للمصارف وفق الإفصاحات السنوية النهائية، فقد لوحظ انخفاض في التسهيلات الائتمانية بنسبة ١٧,٤٪، بعد توقف النشاط الائتماني، ما يقتضي انخفاضاً في الموجودات، إلا أن المصارف لجأت لتعويض ذلك عبر زيادة أرصدقها في المصارف الخارجية بصورة رئيسية، ما أدى إلى تغطية الانخفاض في التسهيلات، والمساهمة في تسجيل زيادة بقيمة الموجودات، إلى جانب زيادة النقد والأرصدة في مصرف سوريا المركزي.

أما فيما يخص حقوق الملكية، فوسيط استقرار رأس المال، زاد الاحتياطي العام لمخاطر التمويل، إذ بزرت حينها مشكلة القروض المتعثرة، كما لوحظ تسجيل ارتفاع في الأرباح المدورة غير المحققة الناجمة عن تقدير مراكز القطع البينية، والتي سجلت ارتفاعاً ملائماً لانخفاض سعر الصرف، إذ زاد صرف الدولار الأميركي مقابل الليرة، ما ساهم بتسجيل أرباح غير قابلة للتوزيع، لأنها غير محققة، لكنها تدخل ضمن حسابات الربح التشغيلي في قائمة الدخل.

بناءً على ما سبق، يلاحظ أن ارتفاع نسبة الرفع المالي عام ٢٠١٣، كانت نتيجة توجه المصارف لتوظيف الودائع لديها عبر إيداعها في المصارف الخارجية لمدة زمنية من ٣ أشهر وأقل، وخاصة في المصارف الآمن، إذ زادت الإيداعات عام ٢٠١٣ بنسبة ٢٨,٥٪، عن عام ٢٠١٢، ٢٠٪، لسبب رئيس مرتبط بارتفاع قيمة الإيداعات بالقطع الأجنبي بعد ارتفاع صرف الدولار أمام الليرة، وبالتالي زادت نسبة الاعتماد على الدين في تمويل الموجودات.

بعد عام ٢٠١٣، انخفضت قيمة مضاعف حقوق الملكية إلى مستوى ٦,٨٤، إذ استقراراً نسبياً خلال الفترة بين ٢٠١١ و٢٠١٤، إذ تباينت قيمه لانخفاض نسبة الاعتماد على الدين في تمويل الموجودات إلى ٨٥,٤٪، واستمر الانخفاض، ليسجل المضاعف قيمة ٥,٨٤ عام ٢٠١٥، أي باعتماد على الدين بنسبة ٨٢,٩٪، وسجل أقل قيمة خلال الفترة المدروسة عام ٢٠١٦ عند مستوى ٥,١١ للمضاعف، بنسبة اعتماد الدين في تمويل الموجودات بلغت ٨٠,٤٪.

وتتجذر ذلك بصورة رئيسية لنمو إجمالي حقوق الملكية للمصارف الخاصة بنسبة تفوق نمو الموجودات خلال عام ٢٠١٦ مقارنة بعام ٢٠١٥، بينما زادت حقوق المساهمين بنسبة ٦٠٪، مدفوعة بازدياد الأرباح المدورة في عام ٢٠١٣ إلى أعلى مستوى خارج فترة المدروسة هنا ٢٠١١-٢٠١٨، مسجلة مستوى ٧,١١، لتزداد نسبة التمويل من الدين إلى ٨٦٪، فقد زادت غير المحققة نظراً لانخفاض سعر الصرف خلال عام ٢٠١٦، فقد زادت

في سورية من العام ٢٠١١ وحتى العام ٢٠١٨، كما تم احتساب قيمته للقطاع كله، كقيمة معيارية في كل عام خلال الفترة المدروسة، وذلك من خلال قسمة القيمة الإجمالية لموجودات المصارف الخاصة كافة إلى إجمالي حقوق الملكية، ويتضمن الجدول رقم (١) قيم النسبة للمصارف الخاصة، إضافة لوسطي القطاع، حيث يوضح الشكل البياني رقم (١).

الرسم البياني رقم (١)



يلاحظ من الجدول أن مضاعف حقوق الملكية للقطاع المصرفي الخاص شهد استقراراً نسبياً خلال الفترة بين ٢٠١١ و٢٠١٤، إذ تباينت قيمه ضمن هامش ٧٪، إذ بلغت قيمته ٦,٦٤ في عام ٢٠١١، بداية الحرب الإرهابية على سورية، ما يعني أن كل ٦,٦٤ ليرة من إجمالي أصول القطاع المصرفي يتم تمويلها بليلة واحدة من إجمالي حقوق الملكية، والتي تتكون بشكل رئيس من رأس المال البنك، إضافة إلى بند آخر مثل الأرباح المحتجزة، والاحتياطيات القانونية والخاصة.. وغيرها، ما يعني أن حقوق الملكية تغول ١٥٪ من الموجودات، و٥٥٪ يتم تمويلها بالدين.

واستقرت قيمة المضاعف تقريراً في عام ٢٠١٢، مسجلة ٦,٦٤، لترتفع في عام ٢٠١٣ إلى أعلى مستوى خارج فترة المدروسة هنا ٢٠١١-٢٠١٨، مسجلة مستوى ٧,١١، لتزداد نسبة التمويل من الدين إلى ٨٦٪، وذلك كمعيار عام من جهة ثانية.

▪ على نزار الأغا
تمثل الرافعة المالية أي نوع من النسب المالية التي تشير إلى مستوى الدين الذي تتحمله المنشأة مقابل عدة حسابات أخرى في ميزانيتها أو قائمة الدخل أو التدفقات النقدية، وتتوفر مؤشرات إلى كيفية تمويل أصول الشركة وعملياتها التجارية باستخدام الدين أو حقوق الملكية.

هناك عدة نسب للرفع المالي يتعامل معها محللو الأسواق المالية والمستثمرون والمقرضون. ومن النسب استخداماً:

نسبة الدين إلى الأصول = إجمالي الدين / إجمالي الأصول.
نسبة الدين إلى حقوق الملكية = إجمالي الدين / إجمالي حقوق الملكية.
نسبة الأصول إلى حقوق الملكية = إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية.
سوف نعتمد على النسبة الثالثة للرفع المالي، والتي تقيس إجمالي أصول الشركة بالنسبة إلى إجمالي حقوق المساهمين، والتي تسمى أيضاً مضاعف حقوق الملكية (Equity Multiplier).
ونظرًا لأن الأصول تساوي المطلوبات وحقوق المساهمين، فإن نسبة الأصول إلى حقوق الملكية هي مقاييس غير مباشر للالتزامات الشركة، ومن خلال تحليل هذه النسبة، يمكن معرفة إلى أي مدى يتم تمويل الأعمال بوساطة حقوق الملكية أو الدين.
لا توجد قيمة مثالية لنسبة الأصول إلى حقوق الملكية، لكنها تكتسب أهميتها في حال مقارنة الشركات المماثلة، وتشير النسبة المرتفعة إلى أن الشركة تحملت ديوناً كبيرة لل McMaster في أعمالها، إلا أنها قد تعني أيضاً أن العائد على رأس المال المفترض يتجاوز تكلفة رأس المال، ومع ذلك، في بعض المستويات الأخرى؛ يمكن أن تصل النسبة إلى مستويات لا يمكن تحملها، لأن الدين الإضافي يزيد من تكاليف الفائدة، والمركز المالي المتدهور يعرض الشركة للخطر.
أما فيما يخص المصارف، فمن الطبيعي أن تكون النسبة أعلى من بقية القطاعات، نظراً لأن عمل المصارف يقوم على الدين، لذا يتم اللجوء إلى مقارنة مضاعف حقوق الملكية بين المصارف، من جهة، وقيمة المضاعف للقطاع، وذلك كمعيار عام من جهة ثانية.
وعليه، تم احتساب نسبة المضاعف لجميع المصارف الخاصة العاملة

الجدول رقم (١)

الرفع المالي (مضاعف حقوق الملكية)									
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩
ببيمٰ سعودي الفرنسي	٩,٠٧	٨,٢٦	٩,٥٣	١٢,٢٣	١٢,٩٧	١١,٨٨	١٠,٧٧		
الدولي للتجارة والتمويل	٨,٧٥	٨,٤٧	٨,٧٣	١٠,١٠	٨,١٥	٧,٦٨	٦,٧٤	٧,٨٥	
عودة سوريا	٤,٧٣	٤,٥٩	٣,٨١	٥,٠٢	٦,٣٤	٧,٤٧	٧,٠٦	٩,١٠	
فرنسبنك سوريا	٥,٥٨	٤,٩٥	٤,٥٨	٦,٥٧	٧,٦٦	٩,٦٩	٨,١٧	٧,٧١	
بيبلوس	٣,٤٨	٣,٢٤	٣,٤٦	٥,٠٩	٦,٨٠	٦,٧٤	٦,٧٤	٧,٠٨	
سوريا والمهاجر	٧,٣٠	٨,٤٠	٨,٨٤	١٠,٠٣	١٣,٣٨	١٥,٥٩	٩,٩٠	١٢,٣١	
الأردن سوريا	٤,٥٦	٤,٢٠	٣,٠٦	٤,٧٢	٧,٥٩	٧,٥١	٦,٦٠	٥,٩٨	
قطر الوطني	١,٤٢	١,٣٧	١,٢٨	١,٢٦	١,٣٥	١,٣١	١,٣١	١,٣٩	
الشرق	٥,٣٢	٣,٧٧	٢,٥٣	٤,٠٧	٥,٩٩	٥,٦١	٦,٥٣	٦,٩٤	
العربي	٥,١٨	٤,٤٦	٣,٥٧	٤,٥٠	٦,٤٠	٦,١٥	٦,٣٤	٦,٢٨	
سوريا والخليل	٨٣,٦٨	٢٩,٠٨	١٤,٥٠	١٥,١٧	٢٩,٨٧	١٤,٢٧	١٠,٢٦	٨,٢٠	
بنك الشام	٦,٣١	٥,٧٧	٧,٧٤	٦,٥٦	٦,٩٩	٧,٥٣	٥,٠٢	٢,٦٩	
بنك البركة	١٢,٤١	١١,٧٣	٨,٦٨	٩,١٥	٨,٥٣	٧,٨٩	٨,٣٦	٦,٩٦	
الدولي الإسلامي	١٣,٣٠	١١,٤٨	٧,٥٢	٨,٦٣	٩,٧٥	٩,٦١	٩,٢٩	٧,١٥	
كامل القطاع (المعيار)	٦,٦١	٥,٩٩	٥,١١	٥,٨٤	٦,٨٤	٧,١١	٦,٦٥	٦,٦٤	

كلام في الاقتراح

الفساد والإفصاح عن الذمة المالية

مشروع قانون الإفصاح عن الذمة المالية من أجل محاربة الفساد ليس بجديد، الموضوع طرح منذ عام ٢٠٠٥ إلا أن البعض لم يعجبه ذلك فأهملت متابعته، حتى لزم الأمر أن يصبح قانوناً، وهذا القانون لا يمكن تجاهل أهميته في محاربة الفساد، رغم أنه أحادي النظر بالنسبة للفساد نتيجة عدم وجود تعريف واضح للفساد حيث اقتصر الفساد على موضوع الرشوة المادية فقط، وقد أدى مشروع الإفصاح عن الذمة المالية بهذا الإطار ما حجم من كارثة الفساد، فالفساد لا يختصر بالرشوة المالية وإنما كل من يتخذ قراراً يضر بالصحة العامة للشعب يعتبر فاسداً، وكل من يتغاضى عن الخطأ يعتبر فاسداً، وكل من يصمت عن جريمة فساد فهو فاسد، وكل من يحمي أو يتسرب عن فاسد فهو فاسد، لذلك أعتقد أن قانون الذمة المالية يجب أن يكون شمولياً يتناول كل قضايا الفساد ولا يكون قوله ملزماً ويختص بالنواحي المالية فقط.

في الحوار الذي أطلقته وزارة التنمية الإدارية حضره عدد من المسؤولين، وبعد عرض مشروع القانون الذي هو قيد الدراسة لفت نظر الحضور إلى أن أحد المسؤولين الكبار تناول مشروع القانون بشرح المخالفات الدستورية لهذا القانون، وما لفت نظرنا كحضور أنه أفرغ جعبته وغادر فلم يحمل ما جرى من طروحات وحوار حول القانون، حيث تمت المطالبة بمناقشة روح القانون ومدى قبوله اجتماعياً أولاً وبعد ذلك تتم مناقشة النواحي الدستورية والقانونية من لجنة متخصصة، ولكن طالما تتم طرح المخالفات الدستورية من مسؤول يشغل منصباً قضائياً لهذا يفرض علينا أن نطالب به بوضع نصوص تتناغم مع الدستور ليتمكن مجلس الشعب من إقرار القانون إن كان دون وجود أي ثغرة قانونية أو دستورية يستغلها الفاسدون إن كان على المستوى القضائي أم على المستوى الإداري، مع الإشارة إلى أن مجموعة من الحضور أقرت أن الفساد يستشرى في الجسم القضائي بشكل كبير، فبداية الحرب على الفساد يجب أن تكون في القضاء أولًا، فاستثناء القضاء من المحاسبة على الفساد لن يمكننا من محاربته وبالتالي أي قانون هادف لمحاربة الفساد سيصدر لن يكون ذات جدوى طالما أن الفساد يستشرى بالقضاء.

أعتقد أن أي قانون لمكافحة الفساد يسبق خلق بنى تحتية معايدة على ضبط حالات الفساد، على أن تكون هذه البنى محفقة لثلاثة شروط وهي الرقابة المحكمة والأثر الاجتماعي والانعكاس على الوضع الاقتصادي، فمن أولويات هذه البنى نظافة القضاء والعمل على إعادة هيكلة القوانين وإنهاء موضوع تعددتها، فتعدد القوانين يجعل الباب مفتوحاً أمام الكيفية والانتقائية بالحكم فيما وضع إن الجرة في أي مكان اختياري استناداً إلى قانون قد يتعارض مع بند في قانون آخر، ولكن كلاهما معتمد قضائياً مما يعمق وينتج عنه ممارسة الفاسد.

يتبع نظافة القضاء خلق قانون حوكمة سليم وخلق نظام تقييم الكادر البشري الذي يساعد على وضع الرجل المناسب في المكان المناسب بعيداً عن الاتيادات الحزبية والمحسوبيات وتتدخل بعض السلطات في التعيينات، فهدر إمكانات الكادر البشري وقتل فرصته في خدمة بلده يعتبران من أفالع الجرائم بحق مؤسسات الدولة، بلي ذلك وضع توصيف وظيفي واضح للمهام الوظيفية بدءاً من قاعدة الهرم وحتى قمتها في كل مؤسسة أو وزارة، وهذا التوصيف يخضع لأحكام قانونية ويرفق بمخطط لكل مهمة وسلطات التي تتساعد على تنشي الفاسد.

إضافة إلى كل ذلك يتعبر نظام الدفع الإلكتروني أحد أهم الأمور التي تحارب الفساد وتخلق البيئة المناسبة لرقابة حرفة الأموال بشكل محكم، فهذا النظام يحقق أكثر من هدف على المستوى الاجتماعي والتقددي والمالي والاقتصادي، فعمله لا يختصر في رقابة حرفة السيولة وإنما يعمل على ضبط الكتلة النقدية ويكشف مصدر مصادر الكتلة النقدية ما يحد من استخدام النقد في عمليات مشبوهة، وكل هذا ينعكس على قوة الليرة السورية وعلى التكاليف في العمليات الإنتاجية.

ختاماً أي قانون لمحاربة الفساد لا يمكن أن توكل صياغته إلى وزارة بعينها، فالامر يتطلب تضافر جهود الجميع للخروج بقانون شامل لمحاربة الفساد، والأمر يتطلب أيضاً بذلك جهود اجتماعية كبيرة تحمل المجتمع مسؤولية رفض أي دعوة لممارسة الفساد، وهذا الرفض يمكن في مدى احترام المجتمع للأنظمة والقوانين.

■ عاصم إلياس شهدا



إلى ذلك، تراوحت نسب اعتماد المصادر على الدين في تمويل أنشطتها بين ٧١٪٢٧ في بنك بيبلوس، و٩٢٪٤٨ في بنك سوريا الدولي الإسلامي، وببيتها؛ ٩١٪٩٤ في بنك البركة، و١٠٪٠١ في بنك بيبي السعودية الفرنسي، و٨٨٪٥٧ في المصرف الدولي للتجارة والتوفيق، و٨٦٪٣ في سوريا والمهجر، و٨٤٪١٤ في بنك الشام، و٨٢٪٠٩ في فرنسيبنك، و٨١٪٢٢ في بنك الشرق، و٨٠٪٧١ في البنك العربي، و٧٨٪٨٤ في بنك عودة، و٨٪٧٨ في بنك الأردن.

وفي النهاية، فإن قيم مضاعف حقوق الملكية في المصادر القريبة من القيمة المعيارية المتمثلة بقيمتها لكل القطاع (٦,٦١)؛ تعدّ قيماً طبيعية، وكلما ابتعدت عنها ارتفاعاً، أو انخفاضاً، تزداد المخاطر، سواء بزيادة الاعتماد على الدين، أم انخفاضه المترافق لضعف التوظيف.

هذا ومتوقع تحسن الواقع خلال العام الحالي «٢٠١٩» مع تحسن مستويات التشغيل ومنح التسهيلات.

ترتيب المصارف بحسب الرفع المالي

تبينت درجة الرفع المالي في المصادر الخاصة بشكل كبير خلال عام ٢٠١٨، إذ تراوحت قيمة مضاعف حقوق الملكية بين ١,٤٢٪ و١٣,٣٪، في مصرفاً خاصاً بينما سجل قيمة عالية جداً لدى بنك سوريا الخليج عند ٨٣,٦٨٪.

ويوضح الجدول رقم (٢) قيم مضاعف حقوق الملكية في المصادر عام ٢٠١٨، بموجب البيانات المالية السنوية النهائية ٢٠١٨، مرتبة من الأكبر، إضافة إلى نسب اعتماد المصادر على الدين في تمويل الموجودات، ونسبة حقوق الملكية إلى الموجودات.

يلاحظ من الجدول «٢»، أن أقل مصرف اعتماداً على الدين في تمويل موجوداته هو بنك قطر الوطني - سوريا، بنسبة ٢٩,٧٧٪، بينما تمويل حقوق الملكية من المساهمين ٧٠,٢٣٪ من الموجودات، ما يعني أن الرفع المالي منخفض جداً، وإن كان يجعل المصرف أقل عرضة للمخاطر المرتبطة بالدين، لكنه يعني أيضاً انخفاضاً مستوى التشغيل، وبمراجعة قائمة المركزي المالي للبنك، تبين أن حقوق الملكية تقوم بشكل أساس على الأرباح المدورة غير المدققة (المتراكحة)، والناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي بشكل رئيس، والتي قاربت ٥٨,٢ مليارات ليرة سوريا، وهي تشكل قرابة ٨١,٢٪ من حقوق الملكية، بينما رأس المال المصرف ١٥ مليارات ليرة، بينما ودائع العملاء بلغت ٢٣,٢ مليارات ليرة، والتسهيلات الصافية ٦,٤٥ مليارات ليرة فقط، علماً بأن موجوداته تتجاوز ١٠٢ مليار ليرة.

لذا، يعتمد المصرف في عمله بشكل رئيس على الإيداع في المصادر الخارجية، بمبلغ نحو ٤٤,١٤٥ مليارات ليرة، وهو رقم يتجاوز مجموع رأس المال البنك وودائع العملاء لديه، ما يقتضي عليه إعادة توجيه سياسته للتوسيع في منح التسهيلات الائتمانية لدعم الإنتاج والمساهمة في النمو الاقتصادي.

وفيما يخص بنك سوريا والخليل، يلاحظ ضعف في مركزه المالي، نظراً لأن حقوق المساهمين لديه لا تمويل سوى ١,٢٪ من الموجودات، على حين، يعتمد بنسبة ٩٨,٨٪ على الدين، وهذا يعرض البنك للمخاطر المرتبطة بالدين.

أما عن أسباب ذلك، فيلاحظ من قائمة المركز المالي للعام ٢٠١٨ انخفاض ملحوظ في قيمة حقوق الملكية، نظراً لأن رأس المال المدفوع لا يشكل سوى ٣٨,٥٪ فقط من رأس المال المكتتب به وبالبالغ ١٠ مليارات ليرة، مقابل تسجيل البنك خسائر مترافقه بـ١١,٤٢ مليارات ليرة ساهم كل ذلك بانخفاض هيكلي رأس المال المصرف، وبالتالي اعتماده على الدين لتمويل النمو الاقتصادي، ورغم ذلك، هناك ودائع مهمة في المصرف، إذ تجاوزت قيمتها ٣٥,٦٦ مليارات ليرة، على حين منح تسهيلات بقيمة ٦,٦٥ مليارات ليرة تقريراً، علماً بأن موجوداته تتجاوز ٤٧,٥٤ مليارات ليرة، ولديه ٢٢,٤٥ مليارات في المصادر، منها ٧ مليارات في مصارف خارجية، وبالتالي فإن المصرف يوظف أمواله على شكل أرصدة في مصارف أخرى، إضافة إلى منح تسهيلات ائتمانية، وسط ضعف في رأس المال، ما يقتضي زيادته والحد من الخسائر، وإدارة حصيفة للمخاطر.

مقارنات خارجية

يفيد استعراض قيم مضاعف حقوق الملكية في بعض دول العالم، على خلاف مستوى تطور قطاعها المالي، ومساهمته في إجمالي الناتج المحلي؛ في خلق تصور عن واقع القطاع المصرفي السوري الخاص، وفقاً مؤشر الرفع المالي.

بحسب إحصاءات الحسابات القومية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للعام ٢٠١٧، بلغت قيمة مضاعف حقوق الملكية كمؤشر للرفع المالي ١,٩، كوسطي للقطاع المصرفي في كندا، وهي القيمة الأقل، تشير إلى أن كل ١,٩ دولار من إجمالي موجودات القطاع يتم تمويلها بدولار من حقوق الملكية، ما يعني أن المصادر الكندية لا تعتمد على الدين إلا بنسبة ٤٪٤٧٪، على حين بلغت أعلى قيمة في المملكة المتحدة، إذ سجلت ٣٥,٣٪.

وهي نسبة عالية جداً، تشير إلى أن المصادر في المملكة المتحدة تعتمد على الدين بنسبة ٩٧,٢٪، وهي نسبة تضم مستويات تشغيل، وهي المركزي المالي للبنك، تبين أن حقوق الملكية تقوم بشكل أساس على الأرباح المدورة غير المدققة (المتراكحة)، والناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي بشكل رئيس، والتي قاربت ٥٨,٢ مليارات ليرة سوريا، وهي تشكل قرابة ٨١,٢٪ من حقوق الملكية، بينما رأس المال المصرف ١٥ مليارات ليرة، بينما ودائع العملاء بلغت ٢٣,٢ مليارات ليرة، والتسهيلات الصافية ٦,٤٥ مليارات ليرة فقط، علماً بأن موجوداته تتجاوز ١٠٢ مليار ليرة.

وبلغت قيمة مضاعف في المصادر التركية ٩,٣، بالاعتماد على الدين بنسبة ٨٩,٢٤٪، على حين سجل المضارع في فرنسا قيمة ١٥، أي بنسبة اعتماد على الدين على الدين بلغت ٣٣,٣٪، والإعتماد على الدين بنسبة ٩٣,٦٪.

ويعتمد بنسبة ٩٤,٣٪ على الدين قاربت ٤٣,٣٪، وفي ألمانيا بلغت قيمة المضارع ٧,٧، بنسبة اعتماد على الدين بلغت ٨٥,٣٪، وفي إستونيا بلغ قيمة المضارع ٧,٧، باعتماد على الدين بنسبة ٨٧٪ على الدين.

وبلغت قيمة المضارع في المصادر التركية ٩,٣، بالاعتماد على الدين بنسبة ٨٩,٢٤٪، على حين سجل المضارع في فرنسا قيمة ١٥، أي بنسبة اعتماد على الدين على الدين بلغت ٣٣,٣٪، والإعتماد على الدين بنسبة ٩٣,٦٪.

وعليه، نجد أنه لا توجد نسبة مثالية للرفع المالي مقاساً بمضاعف حقوق الملكية، فكل قطاع مصرفي خصوصيته في التعامل مع المخاطر المرتبطة بالناتج، وفي النهاية، لا النسبة الضعيفة مفيدة، لكونها تؤشر إلى خمول النشاط الائتماني، ولا النسبة المرتفعة مفيدة، لكونها تجعل الشفاعة الائتماني محفوفاً بالمخاطر، ونلاحظ أن وسطي النسبة في سوريا خلال الحرب، لم يشهد تقلبات حادة، بل يبقى ضمن نطاق مقبول، وخاصة بالنظر إلى القيم في بعض دول العالم السالفة الذكر، وتبقى التباينات ضمن القطاع المصرفي الخاص، بين مصرف وآخر؛ بحاجة إلى مراقبة وضبط، وصولاً إلى تكاملية في الأداء العام للقطاع المصرفي ليعزز من مساهمه في النمو الاقتصادي وتمويل إعادة الإعمار.

الفريق الاستشاري

سليمان بري (خبير مصرفي - مدير مالي).
حامد سيف الدين (خبير في التحليل المالي - مستشار).

«حلقات الذكر»

بعد طول نسيان، عادت الحكومة إلى إقامة (حلقات الذكر) ابتهلاً بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة. جرى الأمر بخجل ياد افتضاحه أحمرار خودناتها المكرورة إزاء تشميله بدعها أصواتي المعتمد، فقررت خلال اجتماعي الدوري مطلع الشهر الجاري: «توسيع الإقراض للمشاريع المتوسطة والصغرى باعتبارها أساس التنمية والتركيز على مكامن القوة في الاقتصاد»، تزامناً مع استئثار ريف الهب أروقة وزارة الصناعة وتمضي في مؤخرة ألسنته، عن نيات مشابهة في دعم الصناعات التراثية والمهددة بالاندثار وتسييل توطينها في مناطق حرفية مخصصة لها الغرض تتوزع على المحافظات الرئيسية!!

استدركأً لأي سوء فهم، لا يجدر بالاقتصاد الوطني التسرع في إعادة ترتيب توقعاته حيال جهة الحكومة بعدم مشاريعها الصغيرة والمتوسطة، ولا إعادة النظر بتماسك رؤاها حول طرق المرور الإجرارية لانتشاله من (أعناق) زجاجته، كما لا يجدر به تلطيف ظنونه السلبية المحققة في إيمانها (المرجف) بهذا الطراز من المشاريع وقدرتها على تبريد المخاطر الاجتماعية المتزايدة للحرب المتعددة الجهات التي تشن على السوريين عبر اقتصادهم.

فأمر كل هذا النشاط المستجد بكل بساطة، لا يتعدى كونه استجابة «بابلوفية» للذكر الرئاسي الأخير بجوهرية الدور الذي تختزنه المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ودورها التطبيقي -السهل الممتنع- الذي «يوفِّر علينا استهلاك مواد من الخارج ويخفف الضغط على الليرة»، إلى جانب ملخصات قدرتها المؤكدة على تبريد جراح الاقتصاد الوطني ضمن حلقاته المعقّدة راهناً، ومحوريتها كإحدى القواعد الرئيسية المتاحة لرد الهجمات المتتالية على الليرة الوطنية في سياق ما وصفه -الذكر الرئاسي- بـ «ال فعل المالي وتحفيظ الدولار» التي تحتاج، وتعاضد لتعزيزه، دول جوار وأفراد ومصادر إلكترونية عدة تضع نصب أعينها هدفاً نهائياً ملخصه تركيز مرارة العيش فوق الأرض السورية.

ثمة فرضيات أخرى يمكن استلامها من التوجيهية الرئاسية السلسلة، والماشية إلى الجوهرية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

إذ يمكن -مثلاً- تتبع ما تطلقه من مسارات للشكوك بقدرة الحكومة على الإصوغ الجيد لما تصرخ به «الاقتصادات الحروب» وهي التي أفت سني عمرها الأخيرة على تدبّج هياكل مؤسسية مجترة مستحيلة القابلية للقياس في قدراتها تبعاً لأنعدام منعksesاتها في الحياة الواقعية التي أنشئت من أجلها، لتتمنّه تلك الجهات القاصرة في نهاية المطاف كتعير متعددّاً مما تستطيعه الحكومة عادة، الإنفاق السخي على إنشاء هياكل من ورق، تبدو مشاكلها إبان إنشائها أكبر بكثير من معوقات القطاعات التي حُلّقت لدعمها؟، بما ينسجم -في الواقع- مع تاريخ النشاطات الحكومية الاعتيادية، ولا شيء جديداً.

أما سيّو الظن، فيمكنهم تلمس فرضية ثلاثة حيال التذكر الرئاسي..

يستند هؤلاء في ظنونهم إلى المرات السابقة التي تم تذكر الحكومة خلالها بالأهمية الحيوية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.. من دون جدوى!! وإن صحت فرضيتهم هذه، فسيتمكن لأولئك تلمس تهديد مبطن بـ «التقصير» المدید عن فعل ما يجب فعله، وهو ما قد يتشارك في مآلاتة الوظيفية، مالات الفساد!.

بغض النظر عن خيالية الفرضيات آنفًا، وعن جنوح بعضها، يجدر التيقن من أن الحكومة لم تقتصر يوماً -على الإطلاق- في تناول أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ولربما لدتها في مستودعاتها عشرات اللافتات التي تؤكّد ذلك.. بغض النظر عن ذلك، ثمة ملاحظة وحيدة حول قرارها الفريد الأخير الخاص بـ «توسيع الإقراض للمشاريع المتوسطة والصغرى باعتبارها أساس التنمية»!.. عن أي توسيع لأي إقراض يتم الحديث عنه، خلا ذلك الاعتيادي الذي تقدمه المصادر منذ تأسيس الجمهورية العربية السورية.

علي محمود هاشم

التأمين التكافلي في سورية

الفرصة الضائعة



د. رافد محمد

يختلف التأمين التكافلي عن «نظيره التجاري في العديد من أساسيات وتفاصيل العمل التأميني، إلا أن حدة هذا الاختلاف تزداد وتتخفّض، على أرض الواقع، لتصل في بعض الأحيان إلى عدم إدراكها بوضوح سوى في المصطلحات، وبغض النظر عن مدى تطبيق هذه الفروقات، فهي أمر منتقٍ عليه نظرية، وتتمثل بشكل أساسى بما يلى:

- إن قسط التأمين يكون بمنزلة تبرع (اشتراك) في صندوق يسهم به جميع المشركون (حاملي وثائق التأمين) ليتم من خلاله سداد التعويض للمتضررين منهم.

- يتم الفصل فيما بين الحسابات والقواعد المالية لحملة الأسهم (مالكي الشركة) وبين حسابات المشركون.

- يقوم حملة الأسهم (من خلال إدارتهم للشركة) بإدارة حساب المشركون وأموالهم واستثمارها (المضاربة) وم مقابل ذلك يحصلون على أجر وكالة وحصة من أرباح المضاربة.

في العام ٢٠٠٦ بدأت شركات التأمين الخاصة بالعمل في سوريا، وفقاً للمرسوم ٤٣ لعام ٢٠٠٥ وقد لحظ المشروع في هذا المرسوم إمكانية تأسيس شركات تأمين تكافلي إلى جانب شركات التأمين التقليدي «التجاري» ليتم الترخيص لشركات تأمين تكافلي.

ولا نعتقد بأن الترخيص لشركات التأمين التكافلي في سوريا قد كان مجرد استكمال لللوحة شركات التأمين بخيارات مختلفة، «أو مجرد استكمال لريستيج القطاع» في سوريا، لا بل من أجل توفير خيار إضافي حقيقي في شراء التأمين، انطلاقاً من تلبية حاجات مختلف شرائح المجتمع وبناءً على معرفة حقيقة بمعتقداته تجاه التأمين، وتكيفاً معها.

نظرياً، من المفترض أن تستحوذ شركة التأمين التكافلي على نسبة لا تقل عن ٢٠٪ من السوق، لتتسخدم وتتوافق مع عدة عوامل ومعايير، أهمها: رأس المال، عددها من مجموعة الشركات، المؤشرات الإجمالية لسوق التأمين ولباقي الشركات، العوامل الاجتماعية والدينية المؤثرة في ذلك، نمو التأمين التكافلي عالياً وبنسب أعلى من التأمين التجاري، والجدول التالي بين بعض هذه المؤشرات عام ٢٠١٨:

النسبة	شركة التكافلي	إجمالي السوق (جميع الشركات) مليار ل.س
%١٧	١.٧	٩.٩
%٩٢	عجز (٣٧٣)	خسارة السوق (٤٠٦) *
%٢١	٠.٤٣٥	الأرباح الصافية (من التأمين والاستثمار)
%١٢	٥٤٠٠	عدد وثائق التأمين دون إلزامي السيارات
%١٢	١٠٥	عدد العاملين
%١٣	١٠	عدد المقرات في المحافظات (مكاتب وفروع ومرافق إصدار)

لم تسمم الشركات في تحقيق الأرباح الفنية للسوق، بل تبدلت خسارة فنية (عجز)، لذا تم إبراد نسبتها من هذه الخسارة إلى خسارة السوق.

هذه المؤشرات تبين بأن نشاط التأمين التكافلي لا يرقى إلى المستوى المأمول منه، والمنسجم أيضاً مع الإمكانيات المتوفّرة لديه، فجميع المؤشرات تنخفض عن نسبة ٢٠٪ بشكل واضح، لا بل إن شركتي التأمين التكافلي تكتبتا خسارة فنية (عجز) من بين ثلاث شركات تأمين فقط خاسرة فنية، ويعتبر هذا المؤشر أحد أهم مؤشرات أداء شركات التأمين إذ يعكس نتائج أدائها من الناحية التأمينية فقط (من حيث جودة الافتتاح، إدارة المطالبات وإعادة التأمين.....).

وفي البحث عن أسباب ضعف نشاط التأمين التكافلي في السوق السورية، فلا يمكن أن نغفل وجود مشكلة في حجم ونشاط سوق التأمين السورية بشكل عام، حيث لا تقتصر المشكلة على سوق التأمين التكافلي، إلا أنها تعيق بأن التأمين التكافلي بحد ذاته قد أضاع فرضاً كبيرة لنموه واستحواده نسبة جيدة من السوق، فالتأمين التكافلي ينمو سنوياً على مستوى العالم بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ إلى ٣٠٪ على حين

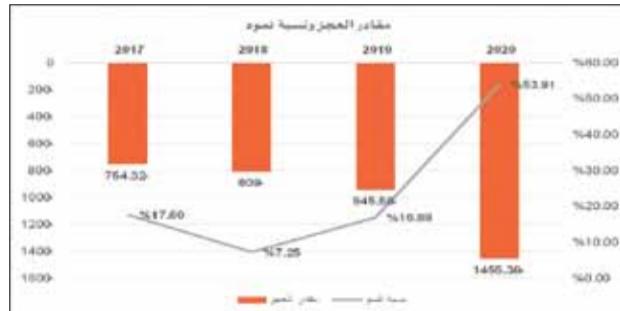
النسبة	شركة التكافلي	إجمالي السوق (جميع الشركات) مليار ل.س
%٢٧	٤	١٥ رأس المال
%٢٣	٦.٣	٢٧.٧ حقوق المساهمين
%١٩	١١.١	٥٧.٦ إجمالي الموجودات
%١٧	شركة	١٢ عدد الشركات

أما الصورة الحقيقة لنشاط التأمين التكافلي في سوريا، توضحها المؤشرات التالية (للشركاتين معها) عام ٢٠١٨:

موازنة ٢٠٢٠ الرابعة لحكومة خميس والتاسعة في الحرب.. ما لها وما عليها

التقشف زاد.. لكن النفقات الإدارية زادت ٢٣٪ !!

يبين الشكل التالي تطور عجز الميزانية الأربع للحكومة الحالية:



ارتفع العجز بشكل دراماتيكي في موازنة ٢٠٢٠، بحيث شكل ٣٦,٣٨٪ من إجمالي اعتمادات الموازنة، وهو بذلك يعيدها إلى مؤشرات موازنات السنوات الأولى للحرب، فهل حال اقتصادنا اليوم يوحى بالصدمات الاقتصادية التي كانت في السنوات الأولى؟
بجميع الأحوال، الواقع الاقتصادي اليوم والمتغيرات السياسية والعسكرية والأمنية توحى بغير ذلك، لذا لا بد لنا من التتحقق في حقيقة وواقعية هذا الرقم، إن حجم الاعتمادات الاحتياطية للمشاريع الاستثمارية بلغ ٧٤٠ مليار ليرة، وهي تستخدم في حالة ارتفاع نسب التنفيذ في المشروعات الاستثمارية، وهو ما لم يحدث في جميع سنوات الحرب، بل على العكس من ذلك، إذ توضح تصريحات المعينين في الشأن، وخاصة رئيس لجنة الموازنة وقطع الحسابات في مجلس الشعب حسين حسون التي نشرتها الزميلة «الوطن»، في وقت سابق، بأن نسبة التنفيذ لا تتعدي ٦٠٪ من الاعتمادات الاستثمارية، وعليه، يمكن اعتبار مبلغ الاحتياطي نفقه ضخمة يمكن تنزيتها من حجم الاعتمادات الاستثمارية.
ووفقاً للبيان المالي الحكومي، فإن الانخفاض في الإيرادات الجارية عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩ يعود إلى «عدم إدراج فروقات أسعار المشتقات النفطية خلال عام ٢٠٢٠ والمقدرة بحوالي ١٠٥٤ مليار ليرة، بينما قدرت بعام ٢٠١٩ بمبلغ ٧٧٥ مليار ليرة والاحتفاظ بها لدى شركة محروقات»، وبذلك في حال إدراجها في موازنة هذه الإيرادات كانت تدخل في موازنات السنوات السابقة، سوف نجد أن مقدار لغایات المقارنة مع عجزات السنوات السابقة، سوف نجد أن مقدار العجز الحقيقي لن يتجاوز ٣٧٢,٣٨، وهو موضح على النحو التالي: العجز الحقيقي = عجز الموازنة + دعم الطاقة الكهربائية (غير الظاهر في الموازنة) - اعتمادات احتياطية لمشروعات استثمارية - إيرادات فروقات سعرية.
وبالتالي فإن العجز الظاهر في الموازنة هو رقم وهمي، بعيد عن الحقيقة، ومن غير الواضح لماجلات الحكومة إلى هذا الخيار بختصار العجز! أما الاشتراطات للبالغة بالعجز، فترتبط بطرق سداد العجز، وذلك عبر رفع الدعم أو زيادة الضرائب، وبالتالي فإن المبالغة بالعجز قد يشكل مبرراً لحكومة للاتجاه نحو رفع الدعم ضمن سياسات الشرائح المتباينة بالمشتقات النفطية، لتتشمل بقية الموارد، إضافة إلى التوجه نحو فرض مزيد من الضرائب، أو ربما لتبرير زيادة مستويات الدين العام الذي عاد ليطرح بقوة في موازنة ٢٠٢٠ من خلال طرح سندات وأذونات الخزينة.

الإيرادات!

للمرة الأولى يتم سحب أهم مكون من الإيرادات الجارية، ما أدى إلى انخفاضها بشكل ملحوظ في موازنة العام ٢٠٢٠ وهي فروقات أسعار المشتقات النفطية، والناتجة عن الفرق بين تكلفة المشتقات وأسعار المبيع، وهي كانت تستخدم سابقاً لتمويل زيادات الرواتب.
بالأرقام، قدرت الإيرادات الجارية بمبلغ ١٤٣٠,٨٧ ليرة سورية عام ٢٠٢٠، بانخفاض ٤٥٠,٧٣ مليار ليرة عن العام ٢٠١٩، بعد أن تقرر عدم إدراج فروقات أسعار المشتقات النفطية بنحو ١٠٥٤ مليار ليرة، على اعتبار أن هذا الإجراء أكثر اقتصادية، بحيث يتم الاحتفاظ به في حساب شركة «محروقات».

من المعروف أن فروقات الأسعار هي الركيزة الرئيسية في الإيرادات الجارية، وتشكل نحو ٤٠٪ منها تقريباً، كما أن إدراج الفروقات ضمن بند الإيرادات الجارية يضم تحصيلها من وزارة المالية أول بأول، بشكل شهرى، أما نقلها إلى حساب «محروقات» وهي شركة ذات طابع اقتصادي، فهذا يعني أن تحصيلها سوف يتم على مبدأ الصوافى، في نهاية العام، في حال كانت محققة ربحاً.
من حيث المبدأ، من المفید أن يتم تحويل فروقات الأسعار إلى المؤسسات الاقتصادية، لمنحها مزيداً من المرونة، وهو بالفعل إجراء أكثر اقتصادية، بحيث تصبح تلك المؤسسات مسؤولة عن تمويل عملياتها وتأمين المواد الخام التي تحتاجها، بشكل سلس، وفي النهاية سوف تصب أرباحها في الخزينة وفق مبدأ الصوافى، ولكن هذا «الإصلاح الانتقائى» للموازنة يفترض أن ينسحب على كامل البنود، حتى في جانب الإنفاق، الذي يتضمن أنه مبالغ فيه جداً، ما يقتضي إعادة النظر ببنود الموازنة، وإصلاحها بشكل كامل، وليس اقتصار ذلك على «محروقات» فقط، إضافة إلى ضرورة تحديد أهداف كمية تكون أساس المحاسبة، مثل استهداف رقم محدد للنمو الاقتصادي وغير هامش واضح لعجز والتضخم، بدل الأهداف الوصفية الإنثاشائية التي لا يمكن قياس الأداء وفقها.

ت تكون الاعتمادات الاستثمارية في الموازنة العامة للدولة من المخصصات الاستثمارية للوزارات المختلفة، واعتمادات احتياطات استثمارية (التي تضاف إلى الجهات العامة خلال عام ٢٠٢٠ في حال عدم كفاية الاعتمادات المرصدة لها وارتفاع نسب التنفيذ لديها)، إضافة إلى مخصصات إعادة الإعمار ورأس المال العامل.
وكما معظم موازنات السابقة فإن اعتمادات مخصصات إعادة الإعمار ثابتة على مبلغ ٥٠ مليار ليرة، ورؤوس الأموال العاملة لأول مرة يتم رفعها من مليار ليرة في السنوات السابقة إلى ٥ مليارات ليرة في موازنة عام ٢٠٢٠.
ما يظهره الشكل أعلاه أن الاعتمادات الاستثمارية ارتفاعها بمقابل ما يظهره الشكل أعلاه أن الاعتمادات الاستثمارية رغم ارتفاعها بمقابل ٢٠٠ مليارات ليرة، إلا أنها عبارة عن زيادة فقط في الاعتمادات الاحتياطية، والتي اعتدنا على عدم استخدامها بسبب انخفاض مستويات التنفيذ، إذ بلغ حجم الاعتمادات الاحتياطية للمشاريع الاستثمارية ٧٤٠ مليار ليرة، بزيادة مقدارها ٣٦,٦ مليارات ليرة عن عام ٢٠١٩، بالمقابل انخفض حجم الاعتمادات الاستثمارية من ٦١٥ مليار ليرة عام ٢٠١٩ إلى ٥٠٤,٥٢ مليارات ليرة عام ٢٠٢٠، أي بانخفاض مقداره ١١٠,٥٧ مليارات ليرة، مما يعطي إشارة إلى تراجع دور الحكومة فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي المترافق بالتنمية، إذ إن جمع الاعتمادات الاحتياطية للمشاريع الاستثمارية ٧٤٠ مليارات ليرة، رغم التحسين المتتسارع في الأوضاع العسكرية على الأرض.

د. رشا سيرروب - علي نزار الأغا

بدأ مجلس الشعب بمناقشة مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٠، وهي الرابعة لحكومة رئيس مجلس الوزراء عماد خميس، والتاسعة خلال الحرب الإرهابية على سوريا، والتي جاء فيها ذكر الحصار الاقتصادي وتداعياته وتقلبات سعر الصرف ما استدعى ذلك اتخاذ جملة من الإجراءات الحكومية ضمن الإمكانيات المتاحة للحد من الآثار السلبية للعقوبات الأحادية الجانب ومواجهة الحصار الاقتصادي وانعكست ذلك على الموازنة العامة للدولة.
 أمام تلك الاستحقاقات تسأل: هل فعلاً استطاعت موازنة ٢٠٢٠ الإيفاد الإيفاد الأمثل؟ وهل الموازنة تكشفية أم توسعية؟ والاقتصاد السوري يعاني جموداً وبطئاً في عودة الحيوية إلى القطاع الإنتاجي والخدمي عموماً، والقطاع الخاص على وجه التحديد، رغم التحسن المتتسارع للأوضاع العسكرية على الأرض.

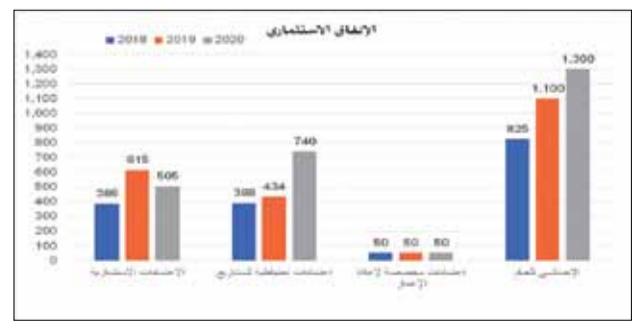
تقشف!

رغم تخصيص ٤ تريليونات ليرة سورية (٤٠٠٠ مليار ليرة) للإنفاق في العام ٢٠٢٠، أي بزيادة قدرها ٣٪ عن عام ٢٠١٩، ومع ذلك لا يسعنا القول إلا التأكيد أن موازنة ٢٠٢٠ نكشفية بامتياز، ليس فقط من خلال الأرقام الحقيقة (حيث إن نسبة الزيادة ٣٪ هي أقل من معدلات التضخم)، لكن أيضاً من خلال القيم الاسمية لاعتمادات الجارية والاستثمارية؛ إذ انخفضت الاعتمادات الجارية بمقدار ٨٢ مليار ليرة، من ٢٧٨٢ مليار ليرة عام ٢٠١٩ إلى ٢٧٠٠ مليار ليرة، أي بانخفاض نسبته ٢,٩٥٪، ويعود سبب الانخفاض إلى تخفيض مخصصات الدعم (مساهمة الدولة في تثبيت الأسعار) التي انخفضت بنسبة ٥٤٪ عن العام السابق.
ورغم هذا التقشف في الإنفاق، إلا أنه لم ينعكس على التناقض في النفقات الإدارية والتي تعتبر نفقات غير منتجة، إذ ازدادت بمقدار ٣٪، وهي من أعلى نسب الزيادة في بنود الإنفاق بشقيه الجاري والاستثماري، بارتفاع الدين والالتزامات واجبة الأداء، والتي تعود إلى زيادة تسديد ديون الأدوية والكهرباء للجهات العامة، أي إنها عبارة عن سداد ديون لخدمات تم تقديمها في الأعوام السابقة وليس عن العام القادم.
ووفقاً للبيان المالي للحكومة «فقد تركز معظم الزيادة لبند الأدوية والمستلزمات الطبية والمخبرية والأدوية السرطانية»، علماً بأنه إذا استثنينا هذا البند من النفقات الإدارية؛ فسوف تصبح نسبة الزيادة ١٧,٢٢٪، وهي نسبة مرتفعة لموازنة حكومة تعاني نقص الموارد.
يبين الشكل أدناه تطور النفقات الجارية خلال موازنات الحكومة الحالية الأربع ٢٠٢٠ - ٢٠١٧



ويبين الشكل أن معدل النمو لمخصصات جميع الجهات الحكومية كانت سالبة (باستثناء وزارة الإدارة المحلية والبيئة)، وقد بلغت أعلى نسبة انخفاض ٤٢,٦٪ في المخصصات الاستثمارية للجهات الحكومية مقارنة ٤٢,٦٪ عن عام ٢٠١٩، علماً بأن البنية التحتية والسكنية والتجارية بحاجة إلى مزيد من مساهمة هذه الوزارة في إعادة البناء والإعمار، وسط ارتفاع في كلف الإنشاء والتعهير في القطاع الخاص، وهنا نتساءل، هل ستترك مساحة أكبر من عملية البناء والتشييد للشركات الخاصة؟
ورغم أن جميع الدراسات الدولية والمحليّة تؤكّد أن التعليم والصحة أفضل استثمار للتنمية أي دولة، إلا أن مخصصات التربية والتعليم والصحة بمقدار ١٢,٤٤ مليار ليرة، بنسبة مقدارها ٣٧,٥٪ عن عام ٢٠١٩، علماً بأن البنية التحتية والسكنية والتجارية بحاجة إلى مزيد من مساهمة هذه الوزارة في إعادة البناء والإعمار، وسط ارتفاع في كلف الإنشاء والتعهير في القطاع الخاص، وهذا يتطلب تنازلات كبيرة مع أعمال التأهيل والتوسّع والصيانة؛ إلا إذا كان المبلغ المخصص للعام ٢٠١٩ بحوالي ٩٢,٧ مليار ليرة مبالغًا فيه جداً، فتم تخفيضه بشكل واقعي عام ٢٠٢٠!
أيضاً انخفضت مخصصات الاستثمار للأشغال العامة والإسكان بمقدار ١٢,٤٤ مليار ليرة، بنسبة مقدارها ٣٧,٥٪ عن عام ٢٠١٩، علماً بأن البنية التحتية والسكنية والتجارية بحاجة إلى مزيد من مساهمة هذه الوزارة في إعادة البناء والإعمار، وسط ارتفاع في كلف الإنشاء والتعهير في القطاع الخاص، وهذا يتطلب تنازلات كبيرة مع أعمال التأهيل والتوسّع والصيانة؛ إلا إذا كان المبلغ المخصص للعام ٢٠١٩ بحوالي ٩٢,٧ مليار ليرة مبالغًا فيه جداً، فتم تخفيضه بشكل واقعي عام ٢٠٢٠!

ورغم ظهار الشكل وجود زيادة في كتلة الرواتب والأجور بمبلغ ١٩ مليار ليرة، في العام ٢٠٢٠ مقارنة بالعام ٢٠٢٠، غير أن هذه الزيادة تمثل الترفيعات الدورية بمقدار ٧ مليارات ليرة، و ١٢,٦ مليار ليرة المتبقية تتصل فرص العمل الجديدة في القطاع العام الإداري، وبالبالغة ٦٥٤٧٤ فرصة عمل، أي بوسطي أجر شهري ١٦٠٠ ليرة فقط لا غير.
وهكذا نجد أن شق الموازنة القائم على الإنفاق يؤكّد تقليص النفقات العامة وليس ترشيدها، وإن انعكس الترشيد على النفقات الإدارية (من غير المستلزمات الطبية والمخبرية).
أما من حيث الإنفاق الاستثماري، والذي يبين وجود زيادة بنسبة ١٨٪ بين عام ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، حيث ارتفعت الاعتمادات الاستثمارية من ١١٠٠ مليار ليرة عام ٢٠٢٠ إلى ١٣٠٠ مليار ليرة عام ٢٠١٩، أي بزيادة مقدارها ٢٠٠ مليار ليرة، لكن هذا لا يلغي دعفة التقشف في الإنفاق الاستثماري العام، وهذا سنبيه في الشكل البياني أدناه:



عجز وهمي!

رغم التقشف في الإنفاق، إلا أن ذلك لم ينعكس على عجز الموازنة العامة للدولة، فقد ازداد العجز بنسبة ٥٪ في العام ٢٠٢٠ مقارنة بالعام ٢٠١٩، بمبلغ قارب ٥١٠ مليارات ليرة، وهنا نسأل: لماذا ازداد العجز؟ وهل قيمة العجز منطقية في ظل سياسات التقشف المتباينة؟
يعتبر معدل النمو في عجز الموازنة عام ٢٠٢٠ ثالث أعلى معدل نمو للعجز في موازنات سنوات الحرب التسعة، إذ كان أعلى معدل نمو للعجز في موازنة الأولى التي تم وضعها في الحرب التسع، إذ كان أعلى معدل نمو للعجز في موازنة ٢٠١٢، حيث قارب معدل نمو العجز ١٩٤٪ عن العام السابق لتنتهي تضخمياً في السنوات اللاحقة.

مؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية صرح من صروح الوطن الراسخة



■ محمود شاهين

تسهم في تحسين الواقع. وكذلك مشروع طريق الدريكيش الذي يعتبر من المشاريع الحيوية المهمة والإستراتيجية في محافظة طرطوس، فقد تم التعاقد عليه والمؤسسة بصدق إنهاء الأعمال قبل نهاية عام ٢٠١٩ وفق أفضل الشروط الفنية العالمية والمواصفات الدولية، وقد بلغت قيمة الأعمال المنفذة حتى تاريخه ٢٢٠ مليون ليرة سورية تفاصيل ٨٠٪ إضافة إلى مجموعة مشاريع إستراتيجية في الدريكيش مثل الطرق التخديمية وخدمات مركز خدمة المواطن وقد بلغت كلفتها ٧٠٠ مليون ليرة سورية.

كما تم إنهاء في الفترة القريبة الماضية من تنفيذ بناء نووي لمديرية الهيئة العامة لخدمة الاتصالات اللاسلكية في مدينة طرطوس وبكلفة تقديرية إجمالية نحو ٢٦٠ مليون ليرة سورية، وحالياً يتم القيام بأعمال تزفيت وتبييد طرقاً مختلفة ضمن مدينة طرطوس بقيمة ٢٠٠ /٢٠٠ مليون ليرة خلال فترة قصيرة وبجودة تنفيذ عالية. وهذا لا بد من الإشارة إلى أن المؤسسة بصدق الانتهاء من تنفيذ عدد من المشاريع مثل بناء المدارس في الجروية - الطليعي - بيت ملحم على الرغم من ضعف التمويل.

أما في مدينة بانياس الساحل فيقوم الفرع متاع ٥ بتنفيذ عدد من الأعمال مثل تبييد طرقاً مختلفة ضمن مدينة بانياس بقيمة تبلغ ١٤٠ مليون ليرة، وقد تم الانتهاء منها منذ ما يقرب الشهر وفقاً للمواصفات الفنية السورية العالمية.

ويتم حالياً القيام بعمل نوعي من خلال دراسة متكاملة لتنفيذ أوتاد أهمها الذي تم الانتهاء من خلاله عقد بأعمال المشروع وبكلفة إجمالية ٢٠٠ مليون ليرة سورية، وفي مرفاً طرطوس تم تنفيذ صب ساحات وصيانة مستودعات وصيانة أرصدة بحرية وتنفيذ بلاطات بيتونية في بعض الأرصفة، وتبسيط وتزفيت شوارع رئيسية ضمن المرفأ بقيمة تقدر بـ ٧٠٠ مليون ليرة سورية نفذت جميعها ضمن المدة العقدية، وحالياً يتم العمل في مشروع تأهيل مقبرة الشهداء في طرطوس بكلفة قدرها ١٣٥ مليون ليرة سورية، إضافة إلى الاستمرار بالعمل في مشروع مبنى التربية الجديد والذي استمرت المؤسسة في العمل به رغم ضعف التمويل وبلغت القيمة الإجمالية للمشروع ٣ مليارات ليرة سورية وبنسبة تنفيذ ٥٠٪.

استخدام تعبئة الأوتاد إلا أن عدم موافقة مجلس مدينة طرطوس على مكان الموقع والتوكاليف المرتفعة للتنفيذ أخر المشروع وتمت دراسة موقع جديد للمحطة واستخدام تقنية تعد الأولى في المحافظة. وتم تقديم الدراسة حالياً تم الانتهاء من جميع الأعمال المدنية بانتظار المباشرة بالأعمال الميكانيكية. وللمشروع أهمية كبيرة من حيث المحافظة على رفع التلوث عن الشاطئ ونقل مجرى مياه الصرف الصحي إلى محطة المعالجة المركزية شمال مكتب الدور مدخل مدينة طرطوس الشمالي وقد بلغت قيمة الأعمال ٣٩٠٠٠٠٠٠ ليرة سورية والأعمال الميكانيكية ٢٩٣٠٠٠٠٠ ليرة سورية. وسيتم بعد استلام أمر المباشرة من مديرية الخدمات الفنية بتنفيذ محطة ترحيل أرواد التي عرضت أكثر من مرة كإعلان لاستدراج عروض بعد أن عزف الجميع عن التقدم إليها لما يتخلله تنفيذها من صعوبة (نقل) وتكليف عالية لا تتناسب مع قيمة الأعمال، إلا أنه ومن خلال دور المؤسسة الوطنية أثبتت حضورها وتقديره وتركيب وتشغيل وهي من المشاريع المعقده التي تأخر تنفيذها عدة سنوات منذ عام ٢٠٠٨، حيث قدمت الشركة العائد للدراسات الفنية دراسة استثنائية لتنفيذ المحطة على الكورنيش من خلال تأسيسها في ١٩٧١ | أثبتت جداره وقدرة غير مسبوقة في التصدي لمشاريع مهمة بمستوى تنفيذ ممتاز ووجودة عالية وضمن برامج زمنية محددة وبما يحقق مبدأ الحد من الهدار وضغط الانفاق الإداري، فضلاً عن إعداد الكوادر الجيدة التي من خلالها تم دعم القطاع الإنساني بكوادر مؤهلة قادرة على تنفيذ الأعمال كافة التي تتطلب منها في شتى المجالات.

وبالرغم من الظروف الاستثنائية الصعبة التي مرت على سوريا جراء الحرب الكونية الظالمه وتعرض بعض الفروع للتدمير واستهداف الآليات وتقديمها العديد من الشهداء في أثناء تنفيذ مهامهم الموكلة لهم، استمرت المؤسسة في دورها الوطني في بناء ما تم تخربيه وإنشاء مشاريع متميزة على امتداد ساحة الوطن، مؤكدة أنها جنب إلى جنب مع الجيش العربي السوري في إعادة الحياة إلى مشاريعها وتنفيذ مشاريع جديدة في المناطق التي حررها الجيش العربي السوري الذي ساعد المواطنين



معجزة اقتصاد التنين الأصفر الصيني

الصين أقوى محرك للنمو الاقتصادي العالمي

مشاريع الاستخراج والصناعة الثقيلة والبنية التحتية الضخمة تشكل الأساس في بناء المعجزة الاقتصادية في الصين



«يجب أن تشعر جميع الشركات الخاصة وأصحاب المشاريع الخاصة بالاطمئنان التام». هذا العام، تهدىء الحكومة المركزية بتحفيض ضرائب الشركات بمبلغ ٢٩٨ مليار دولار، وأمرت المصارف بزيادة القروض للشركات الصغيرة والمتناهية الصغر بنسبة ٣٠ في المائة.

قال رئيس مجلس الدولة الصيني: «سوف تتبع مبدأ الحياد التنافسي، عندما يتعلق الأمر بإمكانية الوصول إلى عوامل الإنتاج، والوصول إلى الأسواق والتراخيص، والعمليات التجارية، والمشتريات الحكومية، والمناقصات العامة، وغيرها، إذ س يتم التعامل مع الشركات التي تخضع لجميع أشكال الملكية على قدم المساواة، حيث كان القطاع الخاص هو القوة الدافعة لنمو الصين، ومن المفيد هنا الإشارة إلى ما يلي:

أولاً: من غير الواضح إذا ما كان سيتم التوصل إلى اتفاق بشأن التجارة مع الولايات المتحدة. حتى إذا تم التوصل إلى مثل هذا الاتفاق، فإن الولايات المتحدة تبدو مصممة على مراقبة السلوك الصيني، بقصد فرض عقوبات (أي الرسوم الجمركية).

إذا تم التوصل بالفعل إلى مثل هذا الاتفاق، فلن يتم تجاوز الحرب التجارية، بل س يتم إضعاف الطابع المؤسسي عليها.

ثانياً: من المرجح أن تبقى عملية التحكم في نمو الائتمان والديون إلى الاقتصاد، في الوقت الذي يتم فيه تعزيز الطلب.

ثالثاً: واقعياً الرئيس الصيني تشيء محاطاً بأشخاص

كما تعتبر الصين ثالث أكبر مستورد للسلع على مستوى العالم، بقيمة ١,٨ تريليون دولار، تشكل نسبتها ١٠٪ من إجمالي الواردات العالمية في ٢٠١٧. كذلك تستحوذ الصين ٥٩٪ من الطلب العالمي على الإسمنت اللازム للبناء، و٥٠٪ من الطلب العالمي على الصلب.

«التنبيات الآتية»، التي أجرتها شركة فولكروم تظهر معدلات نمو حديثة، تتماشى مع هدف الحكومة في أن يراوح معدل نمو الاقتصاد الصيني بين ٦ و٦,٥ في المائة خلال هذا العام.

من أسباب التفاؤل تخفيف سياسة الاقتصاد الكلي، ويشمل ذلك إصلاح ضريبة القيمة المضافة التي من المتوقع أن تخفف العبء الضريبي بـ٦٠٠ تريليوني رينمينبي (نحو ٣٠٠ مليار دولار) سنوياً تشجيع القطاع الخاص في خطاب ألقاه في كانون الأول عام ٢٠١٨، لم يثن الرئيس الصيني تشي جين بينج على الزعيم الراحل鄧小平 في الربع الثاني من العام ذاته على «الإصلاح والافتتاح» الصينية فحسب، بل وعد بدعم

القطاع الخاص أيضاً وتشجيع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص على المشاركة في الابتكار، وجذب المزيد من رأس المال الخاص.

في أواخر العام الماضي، أدى تنشي بتعلقيات قوية لدعم الشركات الخاصة.

وكتب في رسالته: «أي كلمات أو أفعال لإبطال أو إضعاف الاقتصاد الخاص هو خطأ». استدعى عشرات من رؤساء الشركات الخاصة لحضور اجتماع، وقال لهم:

١٠٪ تدرج الصين ضمن المرتبة ٩٧ من أصل ١٧٨ دولة حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وقدره ٥٩٤٣ في ٢٠٠٨، بينما تصنف صندوق النقد الدولي، لذلك الصين هي أكبر دولة تجارية وأكبر مصدر، وثالث أكبر مستورد في العالم.

عززت الصين موقعها، كثاني أكبر لاعب في الاقتصاد العالمي بعد الولايات المتحدة، بمتوسط ناتج إجمالي محلي تجاوز ٤٥,٠٩ تريليون يوان (٦,٥ تريليون دولار أمريكي) في النصف الأول ٢٠١٩.

نما الاقتصاد الصيني بنسبة ٦,٢٪ في الربع الثاني ٢٠١٩ مقارنة بـ٤,٦٪ في الربع الأول من العام ذاته على أساس سنوي، على حين أنها بنسبة ٦,٣٪ في النصف الأول من ٢٠١٩.

وتعتبر الصين أكبر مستورد للنفط الخام في العالم بـ١٠ ملايين برميل يومياً، وثالث أكبر مستهلك له بـ١٢,٥ مليون برميل يومياً، أي بنسبة ١٤٪ من حجم الطلب العالمي على النفط يومياً، وثالث أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة.

وتصعد اقتصاد الصين من ٤٪ من الناتج الإجمالي العالمي في عام ٢٠٠٠ إلى المرتبة السابعة، بقيمة ١,٢ تريليون دولار، إلى المرتبة الثانية في ٢٠١٨ بقيمة ١٢,٣ تريليون دولار، تشكل نسبتها ١٥٪ من الاقتصاد العالمي، وبحسب بيانات منظمة التجارة العالمية، تعتبر الصين أكبر مصدر للسلع في العالم، بقيمة ٢,٣ تريليون دولار في ٢٠١٧، تشكل نسبتها ١٣٪ من مجمل الصادرات العالمية.

د. قحطان السيوسي

خلال ٧٠ عاماً انتقلت الصين الشعبية من إحدى أققر الأمم إلى واحدة من أعظم القوى الاقتصادية في العالم.

عندما تسلم الحزب الشيوعي مقاليد الحكم في الصين، كانت البلاد فقيرة جداً ولم يكن لديها أي شركاء تجاريين ولا علاقات دبلوماسية واسعة.

في العقود الماضية، اعتمدت الصين سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية كان من شأنها فتح الطرق التجارية والسماح بالاستثمارات، وهي خطوات أدت في نهاية المطاف إلى إخراج الملايين من دائرة الفقر.

كيف أصبحت الصين معجزة اقتصادية؟

بعد وفاة ماو في عام ١٩٧٦، بدأت الإصلاحات التي قادها الزعيم鄧小平 في تغيير وجه الاقتصاد الصيني، فتحت الأبواب للاستثمارات الأجنبية. وتدفقت الأموال على الصين من المستثمرين الذين كانوا يتوفون للاستفادة من العمالة الرخيصة والإيجارات المنخفضة في الصين، ويقول ديفيد مان، كبير الاقتصاديين الدوليين في بنك ستاندارد تشارترد، (من نهاية السبعينيات إلى الآن، رأينا أكبر المعجزات الاقتصادية في التاريخ).

أثار ذلك إعجاب العالم بالتحول خلال ٤٠ عاماً من كونها واحدة من أققر البلدان في العالم إلى ثالث أكبر اقتصاد في العالم، مع إجراء إصلاحات وقدوم الاستثمارات الأجنبية، مما أتاح الفرصة أمام ٧٠٠ مليون شخص في الصين للتخلص من الفقر.

يُبدي المحلون والاقتصاديون قدرًا متزايدًا من التفاؤل حيال الأفاق الاقتصادية للمارد الآسيوي. عندما تعطى الصين، يصادق الاقتصاد العالمي بالزكام، نظرًا إلى ديناميتها وحجمها الاقتصادي، التفاؤل يتماشى مع الأدلة التي ظهرت في أوائل عام ٢٠١٩ لدى الصين بالأرقام.

اقتصاد جمهورية الصين الشعبية هو ثالث أكبر اقتصاد عالمي بعد اقتصاد الولايات المتحدة، وقد سبق اقتصاد اليابان في عام (٢٠١١) وثالث أكبر اقتصاد بعد اقتصاد الولايات المتحدة بـ٨,٧ تريليونات دولار (٢٠٠٩) حسب مقاييس تعادل القدرة الشرائية. تُعد الصين بذلك أسرع اقتصاد كبير نامي والأسرع في الثلاثين سنة الماضية بمعدل نمو سنوي يتجاوز

نجاح التجربة التنموية الصينية التي تقترب من حالة المعجزة الاقتصادية



التنين الصيني عالمياً وعربياً



الصين أكبر مصدر للسلع في العالم، بقيمة ٢,٣ تريليون دولار في ٢٠١٧

على الساحة الدولية من ناحية، وتنتجة موجة عدم الاستقرار التي تحتاج الديمقراطيات الغربية؟ هل بروز الصين كقوة عظمى هو نتيجة لنجاح التجربة التنمية الصينية أم إنه نتيجة لضعف الديمقراطيات الغربية الكبرى، أم إنها لحظة أفال الرأسمالية المتمثلة في الديمocrاطية الليبرالية؟

أياً كانت الأسباب فواضح أن العالم أمام قرن آسيوي هو العصر الصيني؟ ووفقاً للتقارير إعلامية، فإن اقتصاد الصين سيتفوق على نظيره الأميركي من حيث حصته من الناتج المحلي الإجمالي، بحلول عام ٢٠٢٩ بقيمة ناتج محلي تبلغ ٢٥,٦ تريليون دولار، مقابل ٤٤,٥ تريليون دولار للولايات المتحدة.

أصدرت كلية لندن للاقتصاد الأرقام التالية: ففي عام ١٩٧٨، بلغت قيمة صادرات الصين ١٠ مليارات دولار فقط، أي أقل من ١ بالمائة من حجم التجارة العالمية. ولكن في عام ١٩٨٥، بلغت قيمتها ٢٥ مليار دولار، وبعد عقدين فقط ارتفعت قيمة الصادرات الصينية إلى ٤,٣ تريليونات دولار.

كانت الحكومة الصينية تحاول منذ عدة سنوات تحويل نمو اقتصادها من الاعتماد على الصادرات إلى الاعتماد المتزايد على الاستهلاك المحلي.

وبرزت في الآونة الأخيرة تحديات جديدة منها انخفاض الطلب الدولي على منتجاتها وال الحرب التجارية مع الولايات المتحدة إلى ٦ أو ٥ بالمائة، وستبقى الصين أقوى محرك للنمو الاقتصادي العالمي.

ستبقى الصين تسهم بـ٣٥% بالمائة من النمو الاقتصادي العالمي، وأهميتها للنمو العالمي تبلغ ٣ أضعاف أهمية الولايات المتحدة أكبر مشروع اقتصادي في التاريخ، كما تعكس الصين على تأسيس جبهة جديدة في مجال التنمية الاقتصادية العالمية. فالفضل الجديد في تخطيطها لتنمية الدول الأخرى يظهر من خلال موجة تمويل أكبر مشروع بنى تحتية في التاريخ، يطلق عليه اسم «مبادرة الحزام والطريق»، وتهدف هذه المبادرة، إلى ربط نصف سكان الأرض تقريباً بعضهم ببعض، ودمج خمس الناتج الوطني الإجمالي العالمي من خلال تأسيس ارتباطات تجارية واستثمارية تمتد إلى كل زوايا الكوكبة الأرضية، وصولاً إلى سوريا، عبوراً إلى أوروبا وإفريقيا.

الأساس في بزوغ الصين كقوة عالمية يتمثل في نجاح التجربة التنمية الصينية (التنين الأصفر) والتي تقرب من حالة المعجزة الاقتصادية. المؤكد أن المشهد العالمي يبشر بعصر الصين، ويكشف عورة النظام العالمي الحالي، وأضعاف الهيمنة الاقتصادية الأمريكية، ويفوز بنظام عالمي جديد.

من سبعة رئيسيات بكثير مقابل الدولار.

القضاء على الفقر

تعكف المقاطعات النائية بشكل مختلف على بناء الطرق والمبانى السكنية ومرافق التدريب المهنية، من أجل تثبيت القاطنين في البلدات القرية. والهدف هو خفض عدد الأشخاص الذين يعانون الفقر المدقع من ٣٠ مليون شخص في عام ٢٠١٧ إلى صفر في عام ٢٠٢٠. القضاء على الفقر المدقع هو السياسة المحلية الأبرز التي يتبعها الرئيس تشي جين بينج، وهو هو مشروع يحظى بمكانة رئيسة بين الخطط الصينية من حيث الحجم والطموح المتمثل في التحويل الكامل للمجتمع. يقول البنك الدولي: إن أكثر من ٨٥ مليوناً من الصينيينتمكنوا من الخروج من دائرة الفقر، وإن البلاد تسير حيثياً للتخلص من الفقر بشكل كلي بحلول عام ٢٠٢٠. وفي الوقت ذاته، تتسارع مستويات التعليم بشكل هائل، ويتوقع بنك ستاندارد تشارترد أن تكون ٢٧ بالمائة من القوة العاملة في الصين تحظى بتعليم جامعي بحلول عام ٢٠٣٠، وهو معدل يساوي وضع المانيا الآن عندما بنت شركات قطع الأخشاب المملوكة للدولة مدنًا كبيرة في وادي نوجيانج.

حيث مشروع تشي المتمثل في «التحفيز من حدة الفقر». وستتفق عشرة مليارات رئيسي (١,٥ مليار دولار) لنقل ١٠٠ ألف شخص من القرى الريفية إلى ضواحي المدن بحلول نهاية العام.

الاقتصاد الذي توسع رسمياً بنسبة ٦,٢% في المائة في الربع الثاني، من المرجح أن ينبع عن الدلائل للهدف الرسمي البالغ ٦,٥% في المائة هذا العام بفضل زيادة متواتعة في الإنفاق على البنية التحتية.

مشاريع الاستخراج والصناعة الثقيلة والبنية التحتية الضخمة تشكل الأساس في بناء المعجزة الاقتصادية في الصين. الآن، على الرغم من أنها ما زالت محركة للنمو، إلا أن أهميتها النسبية تراجعت مع تحول الاقتصاد نحو الخدمات. ما يؤدي لتغيير بنية القوى العاملة كذلك، بدءاً من منتصف التسعينيات، تجاوز عدد الصينيين العاملين في الخدمات عدد العاملين في الصناعة.

اعتباراً من عام ٢٠١٨، يوظف قطاع الخدمات نحو ١٢٥ مليون شخص أكثر من القطاع الصناعي الأساسي في البلاد.

تمثل معركة هونغ كونغ واحدة من أهم معارك التخوم في عالمنا المعاصر:

معركة حدود الليبرالية والديمقراطية من ناحية مع حدود الليبرالية والديمقراطية من ناحية مع وواضح في هذه المعركة أن العالم الغربي الذي يدعى أنه منارة للديمقراطية أخفق في موقفه من الموضوع. هذا الإخفاق ناتج عن قوة الصين البارزة كقوة كبيرة

أعقب الأزمة المالية العالمية عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ تركز إلى حد كبير على تشجيع الاستثمار؛ ما وصل بمعدل الاستثمار إلى ٥٠% في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وأدى ذلك إلى الحفاظ على النمو لفترة، ولكنه أفسر عن طاقة زائدة في كل قطاعات الاقتصاد، وبسبب الطاقة الزائدة، فمن الطبيعي أن تباطأ وتيرة الاستثمار ويتآثر النمو الاقتصادي الكلي.

لا بد أن يؤدي تباطؤ الاستثمار إلى بعض التداعيات على توظيف العمالة والدخل والاستهلاك.

تباطؤ الاستثمار المحلي في الصين يعني أن الصين لديها حالياً رأسمال أكبر يمكن أن تستثمره في الخارج.

ورغم أنه من المتوقع لمعدل الاستهلاك أن يرتفع بالتدريج في الصين، فمن المرجح بعض التداعيات على توظيف العمالة والدخل والاستهلاك أن توافر لديها مدخلات تتجاوز الاستثمار في المستقبل المنظور، ما

يعني أنها ستواصل تقديم رأس المال لبقية العالم. وقد وضعت السلطات مجموعة من الإصلاحات الطموحة التي يتوقع أن تيسّر التحول من النمو الذي يقوده الاستثمار إلى نموذج أكثر اعتماداً على نمو الإنتاجية ونمو الاستهلاك، وتتضمن الخطط الموضوعة عدداً

من الخطوات لتشجيع النموذج الجديد. فعلى سبيل المثال، للسماح بمزيد من المرونة في حركة العمالة، كما

تنوي السلطات إدخال إصلاح مالي لتحسين تسعير رأس المال وتوجيهه لأكثر الاستخدامات كفاءة، وفتح قطاع الخدمات. ومن المتوقع أن يؤدي التحول السلس إلى

تمكين الصين من مواصلة النمو بمعدل يتراوح بين ٦% و ٧% في المائة في العقد القادم.

البنك المركزي

يُمارس البنك المركزي الصيني سيطرة صارمة على قيمة الرئيسي. مثلاً، لا يسمح سعر صرف الرئيسي في الداخل بالتحرك إلا ضمن نطاق تداول يبلغ ٢٪ في المائة على جانبي نقطة الوسط اليومية التي يحددها البنك.

مع ذلك، انخفض الرئيسي ٨٪ في المائة تقريباً منذ

حيزiran (يونيو)، معاوضاً في الأغلب تأثير الرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس الأميركي دونالد ترامب العام الماضي.

بنك الشعب الصيني قام بتحفيض بلغ ٥٠ نقطة أساس من نسبة الاحتياطي المطلوب، وهي مستوى الودائع التي يتعين على المصارف حيازتها، محرراً بذلك نحو ٩٠٠ مليار رئيسي (١٢٧ مليار دولار) في النظام المالي.

لمواجهة أحدث زيادة في الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب في الخامس من أيار (مايو)، والتي زادت الرسوم من ١٠% في المائة إلى ٢٥% في المائة على صنائع بقيمة ٢٠٠ مليار دولار، يجب أن تنخفض العملة الصينية إلى أقل

يؤمنون بالدور الأساسي للقطاع الخاص. لكن يبدو أنه وضع ثقة أكبر إلى حد ما في الشركات المملوكة للدولة، ويحتاج ذلك للمزيد من الجهد لتعزيز الثقة داخل القطاع الخاص.

يمتنن اخفاض مبيعات الأراضي تماشياً مع رواية انتعاش اقتصاد الصين أخيراً في الوقت الذي تتعرض فيه الموارد المالية للحكومات المحلية في البلاد، لضغوط طويلة الأمد، مع زيادة الاستثمار في البنية التحتية.

جلبت مبيعات الأراضي مبلغ ٦,٥ تريليونات رئيسي (٩٧٠ مليار دولار) إلى خزائن الحكومات المحلية العام الماضي، ما يمثل رقمًا قياسياً بنسبة ٢٧% في المائة من إجمالي الإيرادات.

الطاقة التجددية

ألغت بكين بشكل مؤقت الإعاثات لمعظم مشاريع الطاقة الشمسية في الصين في حزيران (يونيو) من العام الماضي في خطوة تهدف إلى كبح النمو الهائل في صناعة الطاقة الشمسية التي كانت قد ازدهرت في ظل الإعاثات السخية.

إنه الإعاثات تسبب في مخاوف تباطؤ مفاجئ في نشر مشاريع الطاقة الشمسية في أكبر دولة ملوثة في العالم.

شكلت الصين ٢٩% في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية العام الماضي، وذلك وفقاً لوكالة الطاقة الدولية، مع ارتفاع ابتعاثاتها بنسبة ٢,٥% في المائة

من الناحية العملية سيتم ذكر عام ٢٠١٩ على أنه العام الذي وصلت فيه الصين إلى تكافؤ الشبكة الكهربائية في صناعة الطاقة الشمسية.

سعى الرئيس تشي جين بينج إلى تحويل مئات الكيلومترات المربعة من الأراضي الوعرة بالقرب من داشانج إلى «مدينة بيئية» تسمى تشيشونج آن، ومن المفترض أن يعمل مشروع تشي المفضل هذا على الطاقة التجددية وأن يجذب في نهاية المطاف نحو ٣٠٠ مليار دولار من استثمارات التكنولوجيا المتقدمة.

إفريقيا

بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٤، ارتفع حجم الاستثمارات الصينية في إفريقيا من ٢% في المائة من المستويات الأمريكية إلى ٥٥% في المائة. وتشير تقديرات وكالة ماكينزي إلى أنه بحسب الوتيرة السريعة الحالية فإن الصين ستتجاوز المستويات الأمريكية خلال عقد من الزمن.

بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٥، سجلت الشركات الصينية أكثر من ألف عرض تصنيع إفريقي مع وزارة التجارة في مجال الزجاج والصلب المعدن تدويره، والسيراميك، وألوان الجبس، والمسووجات، والصبغ، والدباغة، ومصانع الأحذية، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

بعد عقدين من التوسع بأرقام قريبة من خاتمتين في الناتج المحلي الإجمالي منذ أوائل التسعينيات، بات الاقتصاد الصيني أكثر هدوءاً خالٍ معظم هذا العصر.

الحرب التجارية مع الولايات المتحدة عمقت مشكلات رواد الأعمال الصينيين.

تمثل الشركات الخاصة ٩٠% في المائة من الصادرات، وقرار واشنطن بفرض رسوم جمركية على الصادرات الصينية أثار الأعصاب في أسواق الأسهم في البلاد، ما زاد من تأكيل قدرة الشركات الخاصة على جمع الأموال. بالنسبة إلى كثير من الاقتصاديين، كان النموذج الذي تم إنشاؤه خلال فترة النمو السريع المدفوع بالصادرات في الصين شكلاً من أشكال رأسمالية المحاسب.

أدت حملة شرسة لمكافحة الفساد أطلقتها الرئيس تشي في عام ٢٠١٣، التي شهدت ملاحقة عشرات الآلاف من المسؤولين في جميع أنحاء الصين، إلى زيادة التدقيق في العلاقات السياسية والتجارية.

الرقابة المشددة على المسؤولين سمحت لإدارة تتشي

بالمضي قدماً في تشديد القبضة على مستوى الصين على الصناعات المملوكة، التي شهدت إغلاق آلاف الشركات، وحملة لإغلاق الطاقة الإنتاجية الزائدة في الصناعات الثقيلة.

القضية الأساسية في الاقتصاد الصيني هي أنه اعتمد على الصادرات والاستثمارات لفترة بالغة الطول، ويرى الآن بمرحلة تحول نحو نموذج مختلف للنمو، ولأن الصين أكبر مصدر في العالم، فليس من الواقعى أن تنمو صادراتها ب معدل أسرع بكثير من مخلفاً أخيراً وقد كان نمو حجم الصادرات الصينية منخفضاً في حدود الرقم الواحد، على غرار معدل نمو التجارة العالمية. وقد كانت تدابير التنشيط التي اعتمدتها الصين في



الميغا صارت هدية!

حُول باقات إنترنت مجاناً من خطك
مسبق الدفع لخطوط أحبابك



للتحويل اطلب الرمز *501#